دور المؤشرات المالية وتقرير المراجع والسمات الشخصية للعميل ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض فى إتخاذ قرارت الإقراض فى البنوك التجارية

د.حاتم محمد عبدالرؤف الشيشينى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة طنطا

ملخص البحث Abstract

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرارت الإقراض فى البنوك التجارية، وبصفه خاصه السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، وتقرير مراجع الحسابات، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض Tolerance of ambiguity (TOA). وفى سبيل تحقيق هدف البحث تم إعداد دراسة إختبارية تتضمن مستويين لكل متغير من المتغيرات الأساسية التالية: السمات الشخصية للعميل (جيدة أو سيئة)، والمؤشرات المالية (إيجابية أو سلبية)، وتقرير مراجع الحسابات (نظيف أو متحفظ). لتحديد أثرها على قرار الإقراض (نعم أو لا). وتضمن البحث أيضاً دراسة أثر مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض، ومستوى خبرة موظفى الإئتمان، ومستوى التعليم لموظفى الإئتمان، وملكية البنك، ومدى إستخدام التقارير المالية، ومدى إستخدام تقرير مراجع الحسابات. وإشتملت عينة البحث على جميع البنوك التجارية عدا البنوك الإسلامية والتى تخرج عن نطاق البحث لما لها من طبيعة خاصة. ولقد قام الباحث بعدة إختبارات مبدئية pre-test لتجارب البحث، وأجرى عدة تعديلات لأخذ ملاحظات موظفى قسم الإئتمان فى الحسبان، وتم إعداد التجارب فى شكلها النهائى وتم توزيعها على موظفى قسم الإئتمان. وقد بلغت الردود المستلمة ١٨٧، وتم عرض الإحصاء الوصفى للبيانات، ثم قام الباحث بإستخدام الإنحدار اللوجستى Logistic regression لإختبار فروض البحث لأن المتغير التابع يأخذ قيمة إما صفر (عدم الإقراض) أو واحد (الإقراض). وقد أظهرت نتائج البحث أن السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض لها تأثير معنوى على قرار الإقراض. أما رأى مراقب الحسابات الذى يبديه فى تقريرة فلا يؤثر معنوياً على قرار الإقراض. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى(التى لا يوجد لها إطار نظرى قوى) فقد وجد أن مستوى الخبرة يؤثر تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض[1].

١. مقدمه:

يتفق عديد من الباحثين (e.g. Sinkey, 1986, pp. 406-407; Rose and Hudgins, 2005, pp. 533-537) على عدة عوامل غالبا ما تستخدم لتقويم قدرة المقترض ويطلق عليها باللغة الإنجليزية الخمس سى 5C's وتتمثل العوامل الخمسة فى:

١. السمات الشخصية للعميل Character ويمكن قياسها من خلال عدة متغيرات مثل: النزاهة، والإستقرار والأمانة. وتعطى السمات الشخصية للعميل إنطباعا عن مدى رغبة العميل (أو الشركة المقترضة) فى سداد القرض. وتنعكس شخصية العميل على قرارات

[1] تم إستخدام مصطلحى منح القرض (أو القروض) والإقراض كمترادفين.

البنوك بمنح أو عدم الإقراض للعملاء، كما أن شخصية العميل قد تؤثر على مصداقية Creditability قوائمه المالية، فعلى سبيل المثال قد يترتب على وجود شخصية معروف عنها النزاع مع مراجع الحسابات وكثرة تغيير مراجعى الحسابات بسبب تلك النزاعات إلى تخفيض مصداقية القوائم المالية.

٢. المقدرة Capacity وتتمثل فى مدى قدرة الإدارة على إستثمار وتشغيل أموال المنشأة بشكل يمكنها من سداد القرض سواء كان من التدفقات النقدية المتولدة من النشاط العادى للمنشأة أو من خلال زيادة رأس المال. والجدير بالذكر أن تقويم المقدرة يتم من خلال تحليل القوائم المالية.

٣. رأس المال Capital ويمثل مقدار الأموال المتاحة لتشغيل المنشأة ويتمثل فى الفرق بين الأصول والإلتزامات، ويتم التعرف على رأس مال المنشأة من قوائمها المالية.

٤. الضمان Collateral يمثل الضمان وجود مصادر بديلة لإسترداد القرض، وقد يتخذ الضمان عدة صور مثل منح قرض بضمان منشأة قائمة أو أى ضمانات أخرى. ووجود الضمان يساعد على تعويض أى ضعف فى العوامل الأخرى (الأربعة عوامل الأخرى). ويرى Ruth (1987) أن الإقراض لا يجب أن يتم فى ظل وجود ضمانات فقط، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن الضمانات قد تُقوم بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ويتهرب المقترض من سداد القرض، ويحجز البنك على ضمانات غير كافية مما يترتب عليه تحقيق البنك لخسائر.

٥. الظروف Conditions وتشير إلى الظروف الإقتصادية من رواج أو كساد أو إستقرار، ومدى المنافسة التى تتعرض لها المنشأة ، وهل هناك قوانين أو تشريعات جديدة بتحصيل ضرائب أو رسوم من المنشأة، وما إذا كانت المنشأة تعمل فى صناعة تتعرض إلى تغيرات تكنولوجية.

وقد أشار Beaulieu (1996, p. 516) إلى أن وجود العناصر الخمسة بهذه الصورة يعمل على الوفاء بثلاثة وظائف أساسية وهى: (١) التأكد من أن موظفى قسم الإئتمان قد جمعوا بيانات هامة لكل عنصر من العناصر الخمسة، و(٢) يمكن أن تستخدم العناصر الخمسة فى وضع نظام داخلى للبنوك لتقويم العملاء فى كل عنصر من العناصر الخمسة، و(٣) وجود العناصر الخمسة تؤدى إلى لفت إنتباه موظفى الإقراض إلى العلاقات المتبادلة فيما بينها. فعلى سبيل المثال، يقدم طالب الحصول على القروض التجارية قوائم مالية مع طلباتهم، وتتأثر تلك القوائم بشخصية العميل فقد يؤدى وجود طالب قرض ذو سمات غير جيدة إلى تقديم معلومات مالية غير موثوق فيها مثل تقويم الأصول بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية لضمان الحصول على القرض، أى أن السمات الشخصية تؤثر على المعلومات المحاسبية.

ولقد أوضح Beaulieu (1996, p. 517) أن مصطلح المحاسبة أو المعلومات المحاسبية

يمكن أن يحل محل مصطلح المقدرة ورأس المال لأن كليهما يعتمد فى تقويمه على القوائم المالية.

٢. طبيعة المشكلة:

مرت البنوك التجارية المصرية بالعديد من التطورات المتلاحقة خلال السنوات الماضية أثرت على البيئة التى تعمل فيها وعلى إستخدام المعلومات المحاسبية فى إتخاذ قرارت الإقراض. وتتخذ قرارات الإقراض فى ضوء السياسة الإئتمانية للبنك ويقصد بها:

> " مجموعة المبادئ والقواعد التى تنظم أسلوب دراسة ومنح ومتابعة التسهيلات الإئتمانية وأنواع الأنشطة الإقتصادية التى يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات الممنوحة وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية" (السياسة الإئتمانية للبنك الأهلى، بدون سنة نشر، ص٥).

ولقد مرت البنوك التجارية بعدة مراحل صعبة، ففي مرحلة الإنفتاح الإقتصادى كانت تمنح القروض بإستخدام أوبدون إستخدام المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرار(تقديم قوائم مالية وتقرير مراجع الحسابات عنها) وترتب على ذلك حصول بعض العملاء على قروض ثم إفلاسهم أو هروبهم للخارج، كما أن بعض العملاء تعثر فى سداد القروض للبنوك. وعلى سبيل المثال، فلقد ورد فى مجلة الأهرام الإقتصادى (الأهرام الإقتصادى، ١٩٨٩، ص ٢٧) أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالى التسهيلات الإئتمانية بلغت حوالى ٢٣,٨% خلال عام ١٩٨٨. ويمكن القول بأن أحد أهم أسباب تعثر سداد القروض وهروب العملاء – خلال فترة الثمانينات– قد يعود إلى الإقراض بناء على تقديم (أو حتى بدون) قوائم مالية غير مراجعة بواسطة مراجع الحسابات.

ونتيجة لوجود أزمات مصرفية تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية فى عام ١٩٧٤ بواسطة الدول الصناعية العشر الكبرى بهدف تقوية ودعم القطاع المصرفى وتدعيم الشفافية والإفصاح. وتعقد لجنة بازل إجتماعاتها فى مدينة بازل بسويسرا فى مقر بنك التسويات الدولية. وخلال عام ١٩٩٣ صدرت الطبعة الأولى (وما تلاها من تعديلات) من إتفاقية بازل ٢ والتى تهدف إلى تقوية رأس المال القانونى من خلال وضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وتطوير طرق قياس وإدراة المخاطر المصرفية (على سبيل المثال: د.حشاد، ٢٠٠٤)

وفى مصر يتعرض الجهاز المصرفى لإعادة هيكلة فقد تضمن تقرير البنك المركزى السنوى لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (ص. ج) بعض جوانب خطة البنك المركزى لتطوير الجهاز المصرفى بهدف خلق كيانات تستطيع أن تواجهه المنافسة بين البنوك العاملة فى مصر، والبنوك الدولية. وفى سبيل تحقيق ذلك قام البنك المركزى بإجراء: (١) إندماجات بين المصرف الإسلامى

الدولى للإستثمار والتنمية وبنك النيل والبنك المصرى المتحد فى المصرف المتحد، و(٢) خصصة بنك الإسكندرية وفوز بنك سان بولو "San Polo" ، و(٣) إعادة هيكلة وإدراة المخاطر للبنوك الثلاثة المملوكة للدولة (بنك مصر، وبنك القاهرة، والبنك الأهلى المصرى) وخضوعها لعملية مراجعة شاملة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية عن طريق مكاتب مراجعة دولية. وعلى الرغم من عملية إعادة الهيكلة إلا أن التقارير المنشورة تشير إلى وجود مشكلة فى قرارت الإقراض. وعلى سبيل المثال، هناك تدنى فى أداء محفظة القروض وأصبحت تقترب من ١,٣% سنة ٢٠٠٦ مقارنة بسنة ٢٠٠٠م (بنك مصر، ٢٠٠٦).

ولقد كان محور إهتمام الأبحاث ينصب على دور النسب المحاسبية (المحسوبة من القوائم المالية) فى التنبؤ بإفلاس الشركات أو عسرها المالى، ومن أمثلة تلك الدراسات Libby (1975), Casy (1980). وفى مصر، هناك عدة دراسات تناولت إستخدام النسب المحاسبية وتحليل القوائم المالية، ومن أمثلة تلك الدراسات دراسة د. الصيادق (١٩٨٩) حيث إستخدم النسب المالية فى إجراء تنبؤات بإفلاس أو عدم إفلاس الشركات. وقد تغيرت قواعد الإقراض حالياً، ولم يعد من الممارسات المقبولة الإقراض بدون قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراجع حسابات حيث أصدر مجلس إدارة البنك المركزى بجلستة المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ مجموعة من القواعد المتعلقة بتقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء من بينها أن يتم الإقراض فى ضوء نتائج التحليل المالى للعميل للثلاث سنوات الأخيرة على الأقل مصحوبة بتقرير مراجع حسابات. وبالتالى، أصبح من الملائم أن يتخذ قرار الإقراض على أساس القوائم المالية والإيضاحات المتممة و تقرير مراجع الحسابات. يمثل تقرير مراجع الحسابات أداة لتوصيل رأيه لمستخدمى القوائم المالية، ويتضمن تقرير المراجعة رأى المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة. وقد يتخذ رأى المراجع عدة أشكال وهى: تقرير مراجعة نظيف أو غير مقيد، وتقرير مراجعة يتضمن رأياً عكسياً، وتقرير متحفظ، والإمتناع عن إبداء الرأى ، وتقرير مراجعة معدل أو مضاف إليه فقرة تفسيريه. ولأن تقرير المراجعة رسالة من المراجع المستقل إلى مستخدمى القوائم المالية فمن الضرورى التعرف على أثر تقرير المراجعة على مستخدمى القوائم المالية (موظفى الإئتمان بالبنوك).

ومن العرض السابق، يتضح أن النظام المصرفى فى مصر يتعرض لعملية إعادة هيكلة، كما توجد إتفاقيات بازل ١، و٢ والتى من شأنها أن تؤثر على عملية إتخاذ القرارات فى البنوك وخصوصاً قرار منح الإئتمان. وقد أشار Wright and Davidson (2000, p.80) إلى الحاجة إلى إجراء بحوث تتناول العوامل المؤثرة على قرارت الإئتمان ومن

بينها السمات الشخصية للعميل، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض. ولذلك يركز هذا البحث على دراسة العوامل المؤثرة على قرار الإقراض، وبمعنى أدق التعرف على أثر السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، وتقرير المراجع، ومدى إستعداد موظفى قسم الإئتمان لتحمل الغموض على قرار الإقراض.

٣. هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرار الإقراض. وبشكل أكثر تحديداً يهدف البحث إلى تقديم إجابات عن الأسئله البحثية التاليه:

١. هل تؤثر السمات الشخصية للعميل على قرار الإقراض؟

٢. هل تؤثر المؤشرات المالية على قرار الإقراض؟

٣. هل يؤثر تقرير مراجع الحسابات على قرار الإقراض؟

٤. هل يؤثر مدى إستعداد متخذ القرارلتحمل الغموض Tolerance of ambiguity على قرار الإقراض؟

٤. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث فى المرحلة الحالية التى يمر بها القطاع المصرفى من عملية هيكلة وإندماجات للبنوك مما يعطى أهمية خاصة لقرار الإقراض. علاوة على أن إيرادات البنوك تنبع أساساً من إقراض عملاء البنوك والحصول على إيرادات فى شكل فوائد محصلة منهم، وإتخاذ قرار منح قرض خاطئ قد يترتب عليه خسائر للبنك قد لا يستطيع تعويضها نظراً لزيادة حدة المنافسة بين البنوك العاملة فى مصر. يقدم هذا البحث فهماً لأثر المؤشرات المالية وتقرير المراجع على قرار الإقراض. كمايقدم هذا البحث فرصة لدراسة أثر السمات الشخصية للعميل، والسمات الشخصية لمتخذ القرار (مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض) على قرار الإقراض، وتلك العوامل لم تلق الإهتمام الكافى فى الدراسات السابقة. ومن المتوقع أن تشير نتائج البحث إلى أثر كل عامل من العوامل السابقه على قرار الإقراض بما يعطى فرصة للبنوك على إستكشاف دور كل عامل وما يتبع ذلك من تأهيل وتدريب موظفى قسم الإئتمان أو موظفى الإقراض وخصوصاً أن البنوك سوف تمر بمرحلة تنفيذ إتفاقية بازل II مما يعنى فرض قيود على رأس المال وما يتبع ذلك من التدقيق عند إتخاذ قرارات الإقراض.

٥. منهج البحث Research methodology:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرار الإقراض، ويمكن تحقيق هدف البحث بإستخدام عدة طرق بحثية مثل: الدراسات المسحية Surveys، والدراسات الميدانية Field studies، والدراسات التجريبية Experimental studies.ولكل طريقة من الطرق المذكورة مميزاتها وعيوبها، ويجب أن يرتكز الإختيار فيما بينها على

الطريقة المناسبة لتحقيق هدف البحث، وعلى إمكانية إستخدام الطريقة. فإجراء دراسة مسحية يسمح بجمع بيانات تتعلق بعوامل متعددة قد تؤثر على قرار الإقراض وبتكلفة معقولة(Sekaran, 1992, p.201) من عينة كبيرة الحجم نسبياً (أى عدد كبير من موظفى البنوك)، كما أن الدراسات المسحية يمكن إنجازها بسرعة (Moser and Kalton, 1989, p.257). وعلى الرغم من هذه المميزات إلا أن هناك عديد من العيوب من أهمها أن القائم بالرد على الإستقصاء إذا لم يفهم أياً من الأسئله فقد يرد على الإستقصاء بغرض الإنتهاء منه (Nachmias and Nachmias, 1976). ومن العيوب الهامة للدراسات المسحية، صعوبة التأكد من أن الشخص القائم بالرد على الإستقصاء هو الشخص الملائم (فى هذا البحث الموظف المسئول عن منح القرض) (Moser and Kalton, 1989, p.261)، كما أن معظم الدراسات المسحية تعانى من وجود معدل ردود response rate غير كاف لإجراء التحليل الإحصائى (De Vaus, 1990). كما أن معدل الردود المنخفض قد يترتب عليه صعوبة تعميم نتائج البحث. ولأن هذا البحث يتناول قرار الإقراض والذى يتميز بدرجة عالية من السرية، كما أن موظفى منح القروض يصعب حثهم على الرد على إستقصاء مطول نظراً لضيق وقتهم بشكل كبير، وبالتالى يمكن القول بأن إجراء دراسة مسحية غير مناسب لأغراض هذا البحث.

وتعتمد الدراسات الميدانية أساساً على ملاحظة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية،وتقرير المراجع،والسمات الشخصية للعميل، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض) والمتغير التابع (قرار الإقراض) فى ظل واقع فعلى. وتستخدم الدراسات الميدانية فى تجميع بيانات وإختبار النظريات. ومن مساوئ الدراسات الميدانية أنها لا تتضمن إختياراً عشوائياً للمشاركين فيها، كما أنها لا تنطوى على إختبار أثر المستويات المتعددة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما أنها تكلف الكثير من الوقت والجهد والمال. وغالباً ما تكون البيانات التى يرغب الباحث فى الحصول عليها (مثل القوائم المالية المقدمه من العميل، وتقرير المراجعة المصاحب، والنسب المحاسبية المحسوبة بواسطة موظف منح القرض... وغيرها) سريه وهناك شك كبير فى أن يسمح أى بنك للباحث بإستخدام تلك المعلومات مما يعنى عدم مناسبة الدراسة الميدانية لهذا البحث.

أما الدراسة التجريبية المعملية a laboratory experiment تدرس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية،وتقرير المراجع، والسمات الشخصية للعميل، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض) والمتغير التابع (قرار الإقراض) فى بيئة يمكن التحكم فيها. والعيب الأساسى المتعلق بإستخدام التجربة المعملية أن النتائج يصعب تعميمها على الواقع

العملى لأن بيئة التجربة قد تختلف كثيراً عن الواقع العملى. ونظراً لأن البحث يهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرار الإقراض فى الواقع العملى فإن الدراسة التجريبية المعملية غير مناسبة لهذا البحث. أما الدراسة الميدانية التجريبية a field experiment فتشبه الدراسة التجريبية إلا أنها تختلف عنها فى موقع التجربة، حيث تتم فى الدراسة الميدانية التجريبية فى الواقع العملى (Smith, 2003, p.104). وسوف تستخدم الدراسة التجريبية المعملية لأنها ملائمة لتحقيق هدف البحث، ولإمكانية إستخدامها.

٦. الدراسات السابقة:

خلال ثلاثة عقود-الستينات والسبعينات والثمانينات- برز دور إستخدام النسب المحاسبية فى إتخاذ قرارات الإئتمان، وهناك عديد من الدراسات التى تناولت أثر النسب المحاسبية فى التنبؤ بالإفلاس أو العسر المالى وأثرها على قرارات الإئتمان. ومن أمثلة تلك الدراسات Beaver (1968); Altman (1968);Zimmer (1975 Kennedy(1980);، وترتب على تلك الدراسات شيوع إستخدام النسب المحاسبية ومن أهمها: النسب المتعلقة بقياس الربحية والسيولة والنموالرافعة المالية، وترتب على ذلك أن أصبحت تلك النسب جزءاً أساسياً من المعلومات اللازمة لإتخاذ قرار الإقراض.وعلى سبيل المثال، أوضح Rodger and Johnson (1988) أن نسب السيولة والربحية هامة لإتخاذ قرار الإقراض. وبالمثل، عبر Dennis (2006) عن شيوع إستخدام النسب المحاسبية فى تقويم العملاء ومنحهم القروض حيث أوضح أن أقسام الإئتمان بالبنوك تستخدم فى قرارات الإقراض عدة نسب لتغطى عدة مجالات مثل: السيولة، والربحية، والرافعة المالية والكفاءة.

وخلال السنوات المتعاقبة، ركزت الدراسات السابقة على دراسة أثر تقرير المراجعة على قرارات الإئتمان، وعلى وجه التحديد دراسة المحتوى الإعلامى Information content لتقرير المراجعة. والمحتوى الإعلامى لتقرير المراجعة تمت دراستة من حيث أثرة على أسعار الأسهم، والتنبؤ بإفلاس المنشأة.وهى دراسات تخرج عن نطاق البحث. ولأغراض هذا البحث يمكن تقسيم الدراسات السابقة التى تناولت أثر تقرير المراجعة على القرارات المتعلقة بالقروض والتعليق عليها كمايلى:

٦-١ دراسات تتعلق بأثر طريقة التقرير عن عدم التأكد على القرارات المتعلقة بالقروض

٦-٢ دراسات تتعلق بأثر أنواع مختلفة من تقرير المراجع على القرارات المتعلقة بالقروض

٦-٣ دراسات تتعلق بدراسة أثر تقرير المراجع وعدة عوامل أخرى على القرارات المتعلقة بالقروض

٦-٤ التعليق على الدراسات السابقة

٦-١ دراسات تتعلق بأثر طريقة التقرير عن عدم التأكد على القرارات المتعلقة بالقروض

تم إجراء عديد من الدراسات- معظمها تجريبية- فى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة المحتوى الإعلامى information content لتقرير المراجعة وخصوصاً تقرير المراجعة الذى يتضمن تحفظات بسبب عدم التأكد من إستمرار المنشأة، أو بسبب وجود قضايا مرفوعة ضد المنشأة أو لعدة أسباب أخرى. ولقد ركزت الدراسات السابقة على رد فعل وإدراك مستخدمى القوائم المالية لعدة أنواع من التحفظات، ولعدة طرق للإفصاح عن التحفظات (فى تقرير المراجع أو فى ملاحظات متممة للقوائم المالية). وقد كان أحد محاور الدراسات السابقة يتعلق بأثرطريقة التقرير عن عدم التأكد (إما من خلال فقرة فى تقرير المراجع أو من خلال إيضاحات متممة) على القرارات المتعلقة بالقروض. ومن أمثلة تلك الدراسات، دراسة Estes and Remier (1977) التى ركزت على أثر التحفظات الناجمة عن الخروج الجزئى (عدم تطبيق جزئى a minor violation) للمعيار رقم ١٨ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة (APB) والذى يقضى بتقويم إستثمارات معينة بطريقة التكلفة. وتم إجراء دراسة على مجموعتين من موظفى البنوك بهدف دراسة أثر وجود تحفظات فى تقرير المراجع أو إيضحات متممة على القوائم المالية على مقدار أو مبلغ القرض الممنوح. حصلت المجموعة الأولى من الموظفين على قوائم مالية، ومعلومات عامة عن المنشأة وإيضاحات متممة وتقرير مراجعة نظيف، أما المجموعة الثانية فحصلت على نفس المعلومات فيما عدا أن تقرير المراجعة متحفظ. والجدير بالذكر أن المعلومات الواردة فى الإيضاحات المتممة تقدم وصفاً للخروج عن المعيار، وسئل الموظفون فى كل مجموعة عن مقدار أو مبلغ القرض الممنوح للشركة. وقد أشارت نتائج البحث إلى عدم وجود فروق معنوية فى متوسط مبلغ القرض بين المجموعتين مما يعنى أن طريقة التقرير عن عدم التأكد ليس لها أثر معنوى على مقدار القرض الممنوح.

وقام Libby (1979b) بإجراء دراسة عن مدى إدراك موظفى البنوك (موظفى منح القروض) للإفصاح عن عدم التأكد (من خلال إيضاحات أو من خلال تقرير المراجع)، وشملت الدراسة موظفى أربعة بنوك تجارية. ولقد تم تقسيم المشاركين فى التجربة إلى ثلاث مجموعات، وكل مجموعة حصلت على نوع مختلف من رأى المراجع على النحو التالى: مجموعة حصلت على تقرير مراجعة نظيف أو بدون أى تحفظات، ومجموعة حصلت على إفصاح عن عدم التأكد فى شكل ملاحظات على القوائم المالية، أما المجموعة الثالثة فقد حصلت على تقرير متحفظ. ولقد قام Libby بسؤال موظفى الإقراض فى كل مجموعة عن معدل الفائدة الإضافى أو الزائد عن المعدل الأساسى المطلوب من طالب القرض فى كل حالة من حالات تقرير المراجع وماقد يتضمن من

معلومات عن عدم التأكد. ولقد أظهرت نتائج البحث أن الإفصاح عن عدم التأكد يزيد من مدى إدراك موظفى الإقراض فى البنك للمخاطر، ولكن الرأى المتحفظ أو المقيد أو الإيضاحات المتممة لا تؤثر على إدراك موظفى الإقراض للمخاطر.لقد أنتقدت دراسة Libby (1979b)بواسطة كل من Bertholdt (1979)، و Schultz (1979) على اساس ان تصميم البحث كان متحيزاً لإيجاد أى محتوى إعلامى للمعلومات الواردة فى تقرير المراجع أو فى الملاحظات الواردة فى هوامش تقرير المراجع، وتمثل التحيز فى تقديم معلومات تتعلق بأثر عدم التأكد مما يعنى أن ردود موظفى البنوك يحتمل تأثرها بتلك المعلومات.

قام Pringle et al. (1990) بإجراء دراسة إختبارية على طلاب مرحلة البكالوريوس لدراسة أثر تقرير المراجعة المتحفظ بسبب وجود شكوك تحيط بقدرة المنشأة على الإستمرار. ولقد تم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين، حصلت المجموعة الأولى على خمس مجموعات من القوائم المالية (بما فيها الملاحظات على القوائم المالية) مع تقرير مراجعة مقيد بسبب وجود تحفظات حول إستمرار المنشأة، أما المجموعة الثانية حصلت على قوائم مالية مماثلة فيما عدا أن تقرير المراجعة كان تقرير معدل (تقرير يتضمن فقرة تفسيرية أو إيضاحية) لنفس السبب (أى وجود شكوك تحيط بمدى قدرة المنشاة على الإستمرار). ولقد قام الطلاب بترتيب الشركات الخمس من زاوية إمكانية الإستثمار فيها، وأوضحت نتائج البحث عدم وجود فروق معنوية بين المجموعتين مما يعنى أن طريقة التقرير عن عدم التأكد-سواء كانت فى صورة تقرير متحفظ أو تقرير معدل- ليس لها أثر على القرارات.

قام(2003) .Bessell et al بإجراء دراسة إسترالية للمحتوى الإعلامى للإفصاح عن وجود شكوك تحيط بمدى قدرة المنشأة على الإستمرار على قرارات موظفى صناعة التمويل (إستخدم هذا البحث مصطلح موظفى صناعة التمويل بدلاً من موظفى الإقراض بسبب أن البنوك الإسترالية كانت فى مرحلة إعادة هيكلة وخصصة ولم يكن المسمى الوظيفى مطابقاً للمستخدم فى أمريكا وإنجلترا، كما أن هذا المصطلح يضم كل مستخدمى القوائم المالية من موظفى بنوك، ومحللين ماليين، و حاملى الأسهم، ومصلحة الضرائب). فى ضوء معايير المراجعة فى إستراليا يمكن للمراجع الإفصاح عن وجود تلك الشكوك بواسطة عدة طرق: الإفصاح فى شكل ملاحظات على القوائم المالية، والإفصاح فى صلب تقرير المراجع فى شكل إضافة فقرة تركز على وجود مخاطر تحيط بإستمرار المنشأة ويطلق على ذلك الإفصاح بالتركيز على أمر ما Emphasis of matter، ويمكن أيضاً الإفصاح فى شكل تقرير مقيد ويتضمن عبارة فيما عدا "Except for". والجدير

بالذكر أن طرق الإفصاح المذكورة كانت سارية بتاريخ فبراير ١٩٩٩ عندما صدر معيار المراجعة رقم ٧٠٢ . ولقد كان الهدف من البحث هو دراسة أثر الإفصاح عن مخاطر تتعلق بقدرة المنشأة على الإستمرارعلى قرارات موظفى التمويل. أو بمعنى أدق: هل يؤثر الإفصاح فى شكل فقرة تركز على تلك المخاطر والإفصاح فى شكل تقرير مقيد على فرص المنشاة فى الحصول على قرض؟، وعلى إدراك موظفى صناعة التمويل للمخاطر؟.وتم إجراء دراسة مسحية ،وأوضحت نتائج الدراسة أن الإفصاح فى شكل فقرة تركز على وجود شكوك تحيط بإستمرار المنشأة ليس له أى محتوى معلوماتى إضافى لموظفى صناعة التمويل، والسبب فى ذلك أن الإفصاح عن مخاطر الإستمرار طالما قد تم فإن الفقرة التفسيرية المضافة إلى تقرير المراجع لا تعكس أى معلومات جديدة للقارئ. ومن بين نتائج الدراسة أيضاً، أن الشركات التى تمر بمرحلة عسر مالى (مثل الشركة الموجودة فى هذه الدراسة المسحية) فإن تقرير المراجعة المقيد(المتحفظ) لن يؤثر تأثيراً معنوياً على قرارات موظفى صناعة التمويل فى إستراليا.

٦-٢ دراسات تتعلق بأثر أنواع مختلفة من تقرير المراجع على القرارات المتعلقة بالقروض

فى تلك المجموعة من الدراسات السابقة، ركزت على دراسة أثر أنواع مختلفة من تقرير المراجع (تقرير نظيف، تقرير متحفظ، تقرير بفقرة تفسيرية أو بتعديل الألفاظ المستخدمة فى التقرير)على القرارات المتعلقة بالقروض. ومن أمثلة تلك الدراسات، Firth (1979) والتى كانت تهدف إلى دراسة أثر تحفظات المراجع المتعلقة بوجود شكوك حول إستمرار المنشأة على قرارات موظفى البنوك فى المملكة المتحدة (بريطانيا). وشملت عينة البحث عدة مجموعات من موظفى البنوك، وتم توزيع نفس المعلومات عن طالب القرض فيما عدا نوع تقرير المراجع الذى تراوح من تقرير نظيف، وتقرير متحفظ بسبب وجود شكوك حول إستمرار المنشأة، وتقرير متحفظ بسبب تقويم بعض الأصول، وتقرير متحفظ بسبب عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وقد سئل موظفو البنك عن أقصى مبلغ أو مقدار للقرض يمكن منحه لطالب القرض فى كل حالة من حالات تقرير المراجعة. ولقد أظهرت النتائج وجود إختلافات جوهرية فى متوسط مبلغ القرض الممنوح تبعاً لإختلاف نوع تقرير المراجع، فلقد تراوح مبلغ القرض من ١١ مليون جنيه إسترلينى فى حالة وجود تقرير نظيف إلى ٧٠٠ ألف جنيه أسترلينى فى حالة وجود تقرير متحفظ بسبب وجود شكوك تحيط بإستمرار المنشأة.

وقام Libby بدراسة أثر عدم التأكد على قرارات وإدراك موظفي الإقراض (موظفى قسم الائتمان). ففى دراسة Libby (1979a) تم إرسال ١٠ أنواع مختلفة من تقرير المراجع

إلى موظفى قسم الإئتمان لإختبار مدى فهمهم لرأى المراجع، وعقد مقارنة بين فهمهم والرأى الذى يقصده المراجعون، ولقد تراوح رأى المراجعين المرسل إلى موظفى البنك من رأى غير مقيد بسبب وجود عدم تأكد إلى الإمتناع عن إبداء الرأى. وقام Libby بسؤال موظفى البنك والمراجعين عدة أسئلة تتعلق بدرجة مصداقية القوائم المالية، ومدى منفعتها. ولقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود إختلافات جوهرية فى تفسير وفهم رأى المراجع بين المراجعين وموظفى البنك، كما أن وجود عدم تأكد يزيد من مدى إدراك موظفى البنك إلى وجود خطر يحيط بمنح القرض، أو بمعنى أدق أن تقرير المراجعة المتحفظ بسبب عدم التأكد له محتوى إعلامى من وجهه نظر موظفي البنك

وفى بريطانيا قام Firth (1980) بدراسة مماثلة لدراسته لعام ١٩٧٩، وكان الهدف من الدراسة هو تحديد أثر نوع تقرير المراجع على مقدار القرض الممنوح. وتم إرسال قوائم مالية لشركتين إفتراضيتين لموظفى منح القروض فى البنوك، وكانت الشركتان متماثلتين إلا أن كلاً منهما حصل على تقرير مراجعة مختلف، كما أن الشركة (أ) ذات أداء مالى جيد بينما كانت الشركة (ب) ذات أداء مالى سيئ. ولقد سئل موظفوالبنوك عن أقصى مقدارللقرض يمكن منحهُ لكل شركة من الشركتين. وتم إستخدام عدة أنواع من تقرير المراجعة وهى: (١) تقرير مراجعة غير متحفظ أو غير مقيد، (٢) وتقرير متحفظ بسبب وجود شكوك حول إستمرار المنشأة، (٣) تقرير متحفظ بسبب أخطاء فى تقويم الأصول، (٤) تقرير متحفظ بسبب الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ولقد أظهرت نتائج البحث وجود إختلافات معنوية فى مقدار القرض بين الشركة التى حصلت على تقرير مراجعة نظيف، والشركة التى حصلت على تقرير مراجعة متحفظ بسبب وجود شكوك تحيط بإستمرار المنشأة. وتمكنت الشركة التى إحتوى تقرير المراجعة الخاص بها على تحفظات بسبب وجود شكوك تحيط بقدرتها على الإستمرار على أقل مبلغ قرض. وتشير نتائج هذا البحث أيضاً إلى وجود محتوى إعلامى لتقرير المراجعة المتحفظ.

وفى إستراليا قام Houghton (1983) بدراسة أثر تقرير المراجع على قرارات موظفى الإقراض فى البنوك (أى موظفى قسم الإئتمان). ولقد تم أخذ عينة مكونة من ٢٤٧ موظف فى قسم الإئتمان فى البنوك الإسترالية، وتم توزيع عليهم طلب الحصول على القرض ومعه مجموعة من المعلومات المالية عن شركة إفتراضية. ولقد تم تقسيم الموظفين إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى لم تحصل على تقرير مراجعة مصاحب للقوائم المالية، والمجموعة الثانية حصلت على تقرير مراجع نظيف أو غير مقيد، أما المجموعة الثالثة فقد حصلت على تقرير مراجعة متحفظ بسبب بوجود قضايا تعويض مرفوعة ضد الشركة.

ولقد تم سؤال موظفى قسم الإئتمان فى كل مجموعة من المجموعات الثلاثة عن قرارهم المتعلق بمنح أو عدم منح القرض، وأثر المعلومات المالية على قراراتهم، وعلى عملية إتخاذ القرارات. ولقد أوضحت نتائج الدراسة التجريبية عدم وجود أى أثر معنوى لتقرير المراجع على قرارات موظفى قسم الإئتمان، ولكن وجدت الدراسة أن وجود تقرير مراجعة مصاحب للقوائم المالية يؤثر على عملية إتخاذ قرار الإئتمان، ولكنه تأثير غير كاف للتأثير علي قرارهم النهائى بمنح أو عدم منح القرض، أى أن نتائج البحث تشير إلى وجود أثر لمستوى التصديق Level of attestation على قرار الإقراض.

وقام Johnson et al. (1983) بدراسة أثر أربعة مستويات لتقرير المراجع ((١) عدم وجود تقرير مراجع، و(٢) وجود تقرير عن خدمة تعبئة نماذج البورصة Compilation، و(٣) وجود تقرير فحص Review، و(٤) وجود تقرير مراجعة) على قرارات موظفى البنوك (وتتمثل فى: (١) منح أو عدم منح القرض ومعدل الفائدة الإضافى، و(٢) على عدة خصائص وصفية للمعلومات وهى: (أ) خلو القوائم المالية من الأخطاء الحسابية، و(ب) خلوها من الإحتيال، و(ج) ومدى تمشى القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً). ولقد أظهرت نتائج البحث أن وجود تقرير المراجعة يحسن من الخصائص الوصفية للمعلومات، ولكن لم تظهر نتائج البحث أى أثر معنوى لمستويات تقرير المراجع على قرار منح القرض أو على معدل الفائدة الإضافى. وقد عزى الباحثون ذلك إلى قلة عدد المشاركين فى البحث.

وقام Abdel-Khalik et al.(1986) بدراسة بنيت على دراسة Libby (1979b) ولكنها تختلف عنها فى أنها مطبقة على كندا بدلاً من دراسة Libby المطبقة على أمريكا، وتختلف كندا فى أن تقرير المراجع الذى يتضمن "قيما عداsubject-to" غير موجود فى كندا وقت إجراء الدراسة. علاوة على أن دراسة Abdel-Khalik تعتمد على إستخدام أنواع متعددة لتقرير المراجع (تقرير نظيف أو غير مقيد- تقرير به تحفظات فى صورة فيما عدا- تقرير يمثل صورة من صور التقارير التى تتطلب تحفظات لو كان المراجع يعمل فى أمريكا فى ظل معايير المراجعة الأمريكية ويسمى تقرير Two-sided opinion أى تقرير يحتوى على نقاط إيجابية وسلبية) ، وعديد من طلبات الحصول على القروض التى يتعامل معها موظف البنك فى نفس الوقت. وتختلف دراسة Abdel-Khalik et al. عن دراسة Libby فى أنها أعتمدت على أسلوب المقابلات الشخصية بدلاً من إرسال التجارب من خلال البريد، ويسمح أسلوب المقابلات الشخصية بتحويل مكاتب الموظفين إلى معامل تجارب مستقلة يمكن الحصول من خلالها على تقدير لأثر تقرير المراجعة على قرارت موظفى الإئتمان فى البنوك الكندية. وتضمنت

عينة البحث ٦٤ موظفاً بقسم الإئتمان فى البنوك التجارية الكندية ويعملون فى ٧ بنوك كندية فى منطقة متروبليتن Metropolitan area. ولقد تم إجراء التجربة بتقديم الأنواع الثلاثة من تقرير المراجعة، وسؤال المشترك فى التجربة عن تقديره للمخاطر التى تنطوى على منح القرض للشركة خلال ثلاث سنوات متعاقبة، وتم قياس المخاطر فى صورة معدل الفائدة، ومدى قدره المنشأة على سداد الديون، وإحتمال عدم قدرته على السداد. ولقد أظهرت نتائج البحث أن موظفى البنوك لديهم تقدير جيد للمعلومات التى تنطوى على تحفظات للمراجع، ويعتقدون أنها معلومات ملائمة، ولكن إضافة عبارة فيا عدا Subject-to ليس لها أى أثر إضافى معنوى على قرارات موظفى الإئتمان اكثر من إضافة معلومات تفسيرية أو إيضحات متممة a footnote disclosure. والجدير بالذكر أن التحفظات التى وردت فى تجربة Abdel-Khalik et al. هى نوعان فقط: وجود مخاطر قانونية، ووجود نزاع حول تقدير الضرائب المستحقة مع سلطات الضرائب (أى مصلحة الضرائب).

وفى سنغافورة قام Gul (1987) بدراسة أثر وجود تحفظات، وملاحظات متممة على قرارات موظفى البنوك. وإستخدمت الدراسة شركة فعلية مع تغيير اسمها فى تجربة البحث ولقد تم إستخدام ثلاث طرق للتقرير عن عدم التأكد وهى:(١) عدم وجود أى إفصاح عن عدم التأكد، (٢) إفصاح هامشى فقط(إيضاحات متممة)، (٣) إفصاح بعبارة فيما عدا فى تقرير المراجعة مع إفصاح هامشى. وكان عدم التأكد يشير إلى وجود دعاوى قانونية وشيكه على المنشأة، وسئل كل موظف عن مقدار معدل الفائدة الإضافى على القرض الممنوح للمنشأة. ولقد أظهرت نتائج البحث أن موظفى البنوك قاموا بزيادة معدل الخطر بزيادة كل مستوى من مستويات الإفصاح، أى أن التقرير المتحفظ له محتوى معلوماتى لدى موظفى البنوك فى سنغافورة.

قام Houghton and Messier (1991) بفحص مدى تماثل فهم تقرير المراجعة المتحفظ بين المراجعين وموظفى البنوك فى ولاية فلوريدا. ولقد إستخدم الباحثون ستة أنواع من تقارير المراجعة وهى: (١) تقرير المراجعة غير المقيد أو النظيف، و(٢) تقرير مراجعة متحفظ للخروج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، و(٣) تقرير مراجعة متحفظ بسبب فرض قيود على نطاق المراجعة، و(٤) تقرير مراجعة معدل بسبب عدم التأكد، و(٥) تقرير مراجعة يتضمن رأى عكسى بسبب الخروج على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، و(٦) وإمتناع المراجع عن إبداء الرأى. ولقد أظهرت نتائج البحث عدم وجود فروق معنوية فى تفسير معنى تقرير المراجع بين المراجعين وموظفى البنوك، ولكن المراجعون يرون أن مفردات التقرير المعدل بسبب عدم التأكد تعطى صورة سلبية، بينما يرى موظفوالبنوك انها محايدة

neutral (أى ليست جيدة أو سيئة). والجدير بالذكر أن هذه الدراسة لم تعرف بشكل دقيق عدم التأكد ، علاوة على أن مفردات تقرير المراجعة المعدل تختلف عن المفردات الواردة فى معيارى المراجعة رقمى ٥٨، ٥٩ SAS (No. 58 and 59).

قام Miller et al. (1993) بإجراء دراسة مسحية Survey بهدف دراسة أثر تقرير المراجع فى صورته الجديدة (فى ذلك الوقت) على موظفى منح القروض بالبنوك. أوضح الباحثون أن تقرير المراجعة النموذجى Standard audit report لم يتغير من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٨ ، وخلال السنوات المتعاقبة كان هناك بعض التساؤلات تدور حول فهم مستخدمى القوائم المالية للرسالة أو المضمون الوارد فى تقرير المراجع وخصوصا ما يتعلق بمسئولية الإدارة ومسئولية المراجع. ولمواجهة تلك التساؤلات قام مجلس معايير المراجعة Auditing Standard Board بتشكيل لجنة كوهين للتغلب على نقاط الضعف المحتملة فى تقرير المراجع، وقامت اللجنة بإقتراح عديد من نقاط التحسين، وصدر معيار المراجعة رقم ٥٨ والذى عدل من محتوى تقرير المراجع. وكان الهدف من دراسة Miller et al. هو: تحديد ما إذا كان تقرير المراجعة الجديد أكثر فائدة من تقرير المراجعة القديم لدى مستخدمى القوائم المالية الرئيسيين(موظفى الإقراض فى البنوك). وقام الباحثون بتوزيع قوائم الإستقصاء على ستة عينات مستقلة بإجمالى ١٠٤٠ موظف إئتمان على مرحلتين شملت المرحلة الأولى توزيع تقرير المراجعة القديم على عينة، وتقرير المراجعة الجديد على عينة أخرى بهدف دراسة مدى إدراك كل مجموعة لمنفعة تقرير المراجع. أما المرحلة الثانية تضمنت أربعة عينات لإختبار أثر المعيار رقم ٥٨ على نوعين من التحفظات، تعلق الأول بتحفظ المراجع بسبب عدم ملاحظته لجرد المخزون، أما الثانى يرجع إلى خروج المنشأة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بتقييم المخزون بالقيمة السوقية بدلاً من التكلفة. وأوضحت نتائج البحث أن موظفى قسم الإئتمان الذين وزع عليهم تقرير المراجعة الجديد أفضل فى تحديد مسئولية المراجع والإدارة من موظفى الإئتمان المقدم إليهم تقرير المراجعة القديم، كما أن موظفى قسم الإئتمان فى البنوك الكبيرة إعتقدوا أن تضييق نطاق الفحص (عدم ملاحظة جرد المخزون) مؤشرغير جيد بدرجه أكبر من موظفى الإئتمان فى البنوك الصغيرة. والجدير بالذكر أن دراسة Miller et al. أظهرت إحتمال إختلاف تقييم موظفى الإئتمان لتقرير البنوك تبعاً لا ختلاف عملهم فى البنوك الصغيرة أو الكبيرة.

وقام Bamber and Stratton (1997) بإجراء دراسة لتحديد ما إذا كان هناك دور لتقرير المراجع فى إعلام مستخدمى القوائم المالية بعنصر عدم التأكد، وبمعنى أدق مدى

وجود دور إضافى للفقرة التفسيرية an explanatory paragraph الواردة فى تقرير المراجع. ولقد قام الباحثان بإجراء دراسة إختبارية على ٧٧ موظف الإقراض من ٧ بنوك، وقد تم تقسيمهم إلى ثمانية مجموعات وقدمت إليهم تقارير مالية لعدة سنوات، وقوائم مالية للعام الحالى متضمنة الملاحظات المتممة للقوائم المالية والتى تنطوى على عدم تأكد. وكل مشارك فى التجربة حصل على معلومات عن شركتين مع تقرير مراجعة إما غير مقيد (أو نظيف) أو تقرير مراجعة معدل modified audit report. ولقد أوضحت النتائج أن الإقراض فى حالة حصول الشركة على تقرير معدل أقل من حالة حصول الشركة على تقرير نظيف، كما أن معدل الفائدة الإضافى premium أكبر فى حالة التقرير المعدل عن التقرير النظيف، والنتيجة النهائية لهذا البحث أشارت إلى أهمية ووجود محتوى إعلامى لكل من تقرير المراجعة، والملاحظات المتممه للقوائم المالية.

وقام LaSalle and Anadarajan (1997) بإجراء دراسة تجريبية لأثر تقرير المراجعة المعدل a modified report بسبب عدم التأكد (وجود مخاطر قانونية، أو وجود شكوك تحيط بمدى قدرة المنشأة على الإستمرار) والإمتناع عن إبداء الرأى disclaimer على قرار موظفى قسم الإئتمان بالبنوك. ولقد قام الباحثين بإعداد معلومات عن شركتين الأولى تواجهة مخاطر قانونية (مطالبات او قضايا تعويضات Litigation risk) ، والثانية تواجهة مخاطر تحيط بمدى قدرة الشركة على الإستمرار، ولقد قام الباحثان بتقسيم العينة إلى مجموعتين، وكل موظف مشترك فى التجربة يحصل على تقرير مراجعة معدل بفقرة تفسيرية a modified report with an explanatory paragraph، أو إمتناع عن إبداء الرأى a disclaimer of opinion وبناء على ذلك يقرر ما إذا كان يوافق أو لا يوافق على منح القرض. ولقد إستلمت الردود من ٤٩٠موظف من قسم الإئتمان، وأوضحت الردود رفض جميع مديرى الأئتمان منح قروض للشركات التى حصلت على تقرير مراجع ينطوى على إمتناع عن إبداء رأى، ووافق ٩% (١١ موظف) من المشتركين فى الدراسة التجريبية على منح قرض للشركات ذات تقرير مراجعة يتضمن تحفظات تتعلق بقدرة المنشأة على الإستمرار. وأشارت نتائج البحث إلى أن تحفظات المراجع التى تتعلق بمدى قدرة المنشأة على الإستمرار- وليست طريقة المراجع فى التقرير عن عدم التأكد (أى الإمتناع أو تقرير معدل بفقرة تفسيرية)- تؤدى إلى رفض موظفى قسم الإئتمان منح القرض.

وقدم Blackwell et al. (1998) دراسة لأثر وجود تقرير مراجعة للمنشآت صغيرة الحجم على أسعار فائدة القروض الممنوحة لها، وتلك المنشآت غير ملزمة قانوناً بمراجعة قوائمها المالية وبالتالى فإن قيام الشركة بمراجعة القوائم المالية قد يرجع إلى الرغبة فى

الحصول على قرض بمعدل فائدة أقل عن حالة تقديم قوائم مالية غير مراجعة. ولقد أشارت نتائج البحث إلى حصول تلك المنشآت الصغيرة على قرض بمعدل فائدة اقل من المنشآت التى طلبت قرض بدون مراجعة القوائم المالية.

وقام Lin *et al.* (2003) بعرض التطورات التاريخية لمعايير المراجعة فى الصين، ووجود بعض التغيرات فى محتوى تقرير المراجع فبعد أن كان منصب على الرقابة الحكومية وخاضع لها، تحرر قطاع المحاسبة والمراجعة وصدرت معايير المراجعة الصينية فى ١ يناير ١٩٩٦. وتقرير المراجعة الذى ينطوى على تحفظات لم يكن موجوداً قبل عام ١٩٩٦، إلا ان هناك تقارير مراجعة تنطوى على تحفظات قد ظهرت فى الآونه الأخيرة بسبب تعرض المراجع للقضايا بسبب دعاوى إهمال وفشل عملية المراجعة. ولقد قام الباحثون بإجراء دراسة تجريبية بهدف إختبار أثر نوع تقرير المراجع (تقرير نظيف -أى غير مقيد أو غير متحفظ- وتقرير متحفظ) على مصداقية القوائم المالية، وقرارات المستثمرين والمقرضين فى الصين. ولقد قام الباحثون بإجراء الدراسة على طلاب ماجستير إدارة الأعمال المهنى (MBA) فى أربعة جامعات بمدينة شنغهاى الصينية. ولقد أظهرت نتائج البحث وجود أثر سلبى لتقرير المراجعة الذى يتضمن تحفظات على مصداقية القوائم المالية، ولكن لم تجد الدراسة أى أثر معنوى للقوائم المالية المرفق بها تقرير مراجعة ينطوى على تحفظات على قرارات المستثمرين والمقرضين.

٦-٣ دراسات تتعلق بدراسة أثر تقرير المراجع وعدة عوامل أخرى على القرارات المتعلقة بالقروض

لقد إنتقد Beaulieu (1996) الدراسات السابقة على أساس أن عملية إتخاذ قرار بمنح أو عدم منح قرض تنطوى على عمليات تشغيل معقدة للمعلومات بواسطة موظفى قسم الإئتمان Bank loan officers أكثر مما تفترضه الدراسات التجريبية السابقة .ويرى Beaulieu (1996, p. 515) أن الدراسات السابقة تفترض وجود علاقة مبسطة بين مدخل معين ومخرج، او بمعنى أدق بين معلومات محاسبية (تتمثل فى القوائم المالية، وتقرير مراجع أو مراقب الحسابات) وإتخاذ قرار بمنح القرض على الرغم من أن كفاءة وفاعلية عملية إتخاذ قرار بالإقراض قد تتوقف على الهيكل المعرفى Knowledge Structure لدى متخذ القرار وما يتضمنه من معلومات محاسبية.

ولقد قام Beaulieu (1996) بدراسة دورالذاكرة Memory فى إتخاذ قرارمنح القروض التجارية . وتوقعت الدراسة أن القدرة على إستدعاء نوعين من المعلومات المرتبطة ببعضهما(المعلومات المحاسبية، والمعلومات التى تتعلق بسمات Character طالب القرض Borrower) سوف يكون أكبر فى حالة ما إذا كانت الحقائق متوافقة مع تقديرات متخذ القرار

عن حالة ما إذا كانت متعارضة مع تقديرات متخذ القرار. ولقد قام Beaulieu (1996) بإجراء دراسة تجريبية لإختبار هذا التوقع، وأشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة بين القدرة على إستدعاء من الذاكرة ومدى التوافق بين المعلومات وتقديرات متخذ القرار فيما يتعلق بقرار منح أو عدم منح القرض. ولم تجد الدراسة أى أثر بين القدرة على إستدعاء المعلومات من الذاكرة وإتخاذ قرار متعلق بمخاطر عدم سداد القرض Risk of nonpayment.

وفى استراليا، ركزت دراسة Sands and Auyeung (2001) على الجمود الفكرى Functional fixation لموظفى الإقراض فى البنوك المرتبط بالأرباح التى تظهر فى التقارير المالية (reported earnings)، ونوع المنشأة entity type (منشأة مملوكة بواسطة مستثمر أو جمعية تعاونية إستراليا) على ثلاثة مجالات لإتخاذ القرارات وهى: معدل عائد أعلى من المعدل الأساسى Interest rate above prime، والحاجة إلى معلومات إضافية، وأهمية المتغيرات المالية. وإعتمدت الدراسة على التعبير عن المتغيرات المستقلة (نوع المنشأة، والسياسات المحاسبية المختارة) بأربعة مستويات للتقريروالمتغير التابع (الثلاثة مجالات لإتخاذ القرار). وأرسلت قائمة الإستقصاء إلى ١٠٧ موظف الإقراض فى البنوك، وتم إستلام الردود من ٨٧ موظف منها ٧٧ قائمة مكتملة وقابلة للتحليل الإحصائى، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود الجمود الفكرى لموظفى الإقراض المتعلق بالأرباح التى تظهر فى التقارير المالية، ونوع المنشأة

قام Guiral-Contreras et al.(2007) بإجراء دراسة إختبارية لتحديد أثر المحتوى المعلوماتى لتقرير المراجعة على قرارات الإقراض بإستخدام نموذج مراجعة المعتقدات belief revision model. تبنى تلك الدراسة على نموذج مراجعة المعتقدات والذى يقضى بأن عملية التقدير الشخصى لمتخذ قرارالإئتمان هى عملية معقدة تنطوى على تفاعل بين المعلومات الواردة فى تقريرالمراجع والمعلومات المالية التى يفحصها موظف الإقراض. وشملت عينة البحث ١٠٦ موظف منح قروض يعملون فى ثلاثة موسسات مالية أسبانية، وأوضحت نتائج البحث أن تقرير المراجع يؤثر على تقييم موظفى الإقراض لدرجة المخاطرة فى منح القرض إذا كان يتعارض مع التوقعات المالية فى صالح المنشأة، وبمعنى أدق فإن موظفى الإقراض يجدوا تقرير المراجعة النظيف أو غير المقيد ذو أهمية فى حالة وجود معلومات مالية تعطى مؤشرات فى غير صالح المنشأة ، وعلى النقيض فإن موظفى الإقراض على إستعداد لتغيير إتجاهاتهم لصالح المنشأة عندما يجدوا أن تقرير المراجع ينطوى على رأى عكسى.

٦-٤ التعليق على الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة والتى تخدم أغراض البحث، وتم تقسيمها إلى عدة مجموعات متجانسة، ويمكن تلخيص العرض السابق فى النقاط التاليه:

١. من عرض الدراسات السابقة إتضح أن أحد أهداف الدراسات السابقة هو:المقارنة بين أثر طريقتين للتقرير عن عدم التأكد أما فى صلب تقرير المراجع أو فى شكل إيضاحات متممة على القوائم المالية. ولقد أظهرت معظم نتائج الدراسات السابقة أن طريقة التقرير عن عدم التأكد ليس لها أثر معنوى على قرارات موظفى البنوك. وعلى سبيل المثال، لم تجد الدراسات التى تناولت تقرير المراجع المتحفظ (على سبيل المثال: Estes and Remier, 1977; Libby, 1979; Abdel-Khalik et al., 1986) أى أثرمعنوى على قرارات موظفى البنوك، كما لم تجد الدراسات التى تناولت تقرير المراجعة المعدل (على سبيل المثال: Pringle et al., 1990; LaSalle and Anandarajan, 1997) أثراً معنوياً له على القرارات المتعلقة بالقروض. وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تركيز معظم الدراسات السابقة على تقرير المراجعة وعدم الإهتمام الكاف بالمعلومات الواردة فى القوائم المالية،ولقد قامت دراسة Guiral-Contreras et al. (2007) بدراسة أثر وجود تعارض بين المعلومات الواردة فى القوائم المالية وتقرير المراجع، بحيث أن تقرير المراجعة غير مقيد أو نظيف مع معلومات مالية سلبية (أى تؤدى إلى رفض منح القرض)، والعكس صحيح أى تقرير مراجعة مقيد مع معلومات مالية إيجابية (أى تؤدى إلى منح القرض).

٢. هناك صعوبة فى مقارنة نتائج الدراسات السابقة حيث تناولت الدراسات السابقة عدة قرارات مختلفة متعلقة بالقروض. هناك دراسات تناولت إتخاذ قرارات منح أو عدم الإقراض(على سبيل المثال: Houghton, 1983; LaSalle and Anadarajan, 1997;Bamber and Stratton, 1997) و دراسات أخرى تناولت بعض الجوانب الأخرى مثل سعر الفائدة، ومبلغ القرض أو حتى أجال سداد القرض، ومدى ثقة متخذ القرار فى قراره(على سبيل المثال: Estes and Remier, 1977; Firth, 1979; Libby, 1979b; Firth, 1980;Bamber and Stratton, 1997). والجدير بالذكر أن سعر الفائدة ومبلغ القرض وآجال السداد تحددها عدة عوامل قد تتضمن:العلاقة بين العميل والبنك، والمقدرة التنافسية للبنك، والمقدرة التفاوضية. وعلاوة على ذلك تتأثر أسعار الفائدة على القروض بعدة عوامل من أهمها: سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى، وسياسات البنك المركزى وإتجاهاته بالنسة لإدارة الإحتياطى والسيولة، ومتوسط التكلفة الحدية للموارد بالبنك (السياسة الإئتمانية للبنك الأهلى، بدون سنة نشر، ص٣٨)، ولذلك يركز هذا البحث على دراسة قرار الإقراض

دون التعرض لسعر الفائدة أو مبلغ القرض أوآجال السداد.

٣. تمت الدراسات السابقة فى عدة دول مختلفة – أمريكاوبريطانيا وإستراليا والصين وسنغافورة – وبالتالى قد تختلف النتائج فيما يتعلق بدور السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، وتقرير المراجع ، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض على إتخاذ قرار الإقراض فى البنوك المصريه.

٧. صياغة الفروض:

يقدم هذا الجزء من البحث كيفية إشتقاق الفروض المتعلقة بمتغيرات البحث بناء على مناقشة الدراسات السابقة – فى الجزء السابق رقم ٦– كمايلى:

٧-١ المؤشرات المالية

كما ناقشنا من قبل أن المؤشرات المالية غالباً ماتتمثل فى إعداد نسب مالية لتغطى مجالات متعددة من أهمها: الربحية، والسيولة، والنمو، والرافعة المالية. وفى هذا البحث يتم التعبير عن المؤشرات المالية فى صورة عدة نسب محاسبية، ومعلومات تغطى المجالات المتعددة (الربحية، والسيولة، والنمو، والرافعة المالية). وكما ذكرنا من قبل فإن الدراسات السابقة تركز على أهمية المؤشرات المالية فى إتخاذ القرارات، كما أن بديهيات علم المحاسبة تركز أيضاً على أن المؤشرات المالية مفيدة فى إتخاذ القرارات. وفى هذا البحث تم إستخدام حالتين للمؤشرات المالية إما سلبية أو إيجابية، وبناء عليه يمكن صياغة الفرض التالى:

<u>الفرض الأول:</u>

تؤثر المؤشرات المالية تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض

٧-٢ تقرير المراجع

أظهرت نتائج الدراسات السابقة نتائج متعارضة فيما يتعلق بأثر نوع تقرير المراجعة على قرار الإئتمان. فهناك مجموعة من الدراسات السابقة (e.g. Firth, 1979, 1980; Gul, 1987; LaSalle and Anadarajan, 1997; Bamber and Stratton, 1997 قد وجدت أثراً معنوياً لتقرير المراجعة على قرار الإئتمان، بينما لم تجد مجموعة أخرى من الدراسات السابقة (e.g. Houghton, 1983; Pringle et al., 1990; Lin et al., 2003; Bessell et al., 2003) أى أثر معنوى لتقرير المراجعة على قرار الإئتمان. وسوف يتم التعبير عن تقرير المراجع بحالتين: الأولى تقرير مراجعة نظيف أو غير مقيد، والثانية تقرير مراجعة متحفظ. أو بمعنى أدق تقرير إيجابى (نظيف أو غير مقيد) يؤدى إلى منح القرض، وتقريرسلبى (متحفظ) يؤدى إلى رفض منح القرض. ونظراً لتعارض نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر تقرير المراجعة على قرار الإئتمان، فيحتمل الا يؤثر تقرير المراجع تأثيراً جوهرياً على قرار الإقراض، ويمكن صياغة الفرض كما يلى:

الفرض الثانى

يؤثر الرأى الوارد فى تقرير مراجع الحسابات تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض

٧-٣ السمات الشخصية للعميل

كما أشرنا من قبل فى المقدمه، تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسى للحكم على مقدرة العميل ورأس مال العميل، وقد أشار بعض الباحثين (e.g. Pace and Simonson, 1977; Eisenreich, 1981) إلى أن مصداقية القوائم المالية لا تتوقف فقط على وجود تقرير مراجعة نظيف مصاحب للقوائم المالية وإنما على السمات الشخصية للعميل. وقد تؤثر تصرفات العميل على مدى مصداقية القوائم المالية، وقد أشار عديد من الباحثين (e.g. Hass, 1990; Weiss, 1986) إلى أن شخصية المديرين الرئيسيين فى الشركة تؤثر على السلوك الأخلاقى للعاملين بها. وقد إفترض Beaulieu (1994) وجود أثر للسمات الشخصية للعميل على قرار الإقراض، بحيث تؤثر السمات الشخصية للعميل على قرار منح القرض فقط عندما تكون المؤشرات المالية إيجابية. أما إذا كانت المؤشرات المالية سلبية فغالباً ما يتم رفض منح القرض بغض النظر عن السمات الشخصية للعميل. وبناء على المناقشة السابقة يمكن صياغة الفرض التالى:

<u>الفرض الثالث:</u>

تؤثر السمات الشخصية للعميل *تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض*

٧-٤ مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض Tolerance of ambiguity

يشير مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض إلى خاصية سلوكية تؤثر على رد فعل الأفراد للغموض، فهناك أفراد لا يتقبلون المواقف الغامضة حيث لا يرغبون فى مواجهة المواقف أو المعلومات الغامضة أو المتعارضة أو غير الكاملة أو غير المؤكدة (Norton, 1975, p.608). وبشكل أكثر تحديداً فإن مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض يمثل إدراك وتشغيل الفرد للمعلومات المتعلقة بالمواقف الغامضة (Furnham, 1994). وبالتالى يتوقع أن يكون إدراك وتشغيل متخذى قرارت الإقراض للمعلومات غير واحد نظراً لإختلاف كل منهم فى مدى قدرته على تحمل الغموض. وعند التعامل مع المؤشرات المالية فإن متخذ القرار يواجه بعدة مصادر للغموض من أهمها: (١) هل تمثل القوائم المالية المركز المالى الحقيقى ونتائج الأعمال الحقيقية للمنشأة طالبة القرض؟ حيث هناك العديد من الكتابات تشير إلى إستخدام المنشأة عديداً من الأدوات والوسائل فى التدخل المتعمد فى القوائم المالية والتأثير على رقم الربح (e.g. Schipper and Vincent, 2003; Becker et al., 1998)، (٢) هل تم إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية؟ لا توجد إجابة قاطعة لهذا السؤال أو لهذا المصدر من مصادر الغموض، (٣) وجود معلومات متعارضة فى تجربة البحث حيث يستخدم هذا البحث الغموض فى تقديم معلومات متعارضة حيث تقدم سمات

جيدة للعميل مع معلومات محاسبية سلبية، والعكس صحيح حيث تقدم سمات سلبية للعميل مع معلومات محاسبية جيدة. وبالمثل، قد تتعارض المؤشرات المالية مع تقرير المراجع، فقد يكون تقرير المراجعة نظيفاً مع معلومات محاسبية سيئة أو تقرير مراجعة مقيد مع معلومات محاسبية جيدة أو إيجابية.

والجدير بالذكر أن دراسة (Wright and Davidson, 2000) قامت بدراسة أثر مستويات متعددة للتصديق على القوائم المالية (المراجعة، والفحص Review، ومعلومات تقدمها الإدارة بدون أى مراجعة من قبل المراجع) مع مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض على قرارت الإقراض. ولقد أظهرت نتائج البحث عدم وجود تأثير معنوى لمستويات التصديق على قرارات الإئتمان، ووُجد أثر معنوى لمدى تحمل متخذ القرار للغموض على تقدير المخاطر. ويختلف البحث الحالى فى متغيرات البحث حيث لا يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر مستويات متعددة للتصديق attestation، وإنما يقدم معلومات تمت مراجعتها أى مستوى واحد من مستويات التصديق. كما أن مصدر الغموض يتمثل فى تعارض بين المؤشرات المالية والسمات الشخصية للعميل وتقرير المراجع. ومن المحتمل أن يؤثر مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض على قرار الإقراض، ولكن غير معلوم طبيعة هذا التأثير. وبناء على المناقشة السابقة يمكن صياغة الفرض التالى:

الفرض الرابع:

يؤثر مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض

٧-٥ أثر متغيرات أخرى على قرار الإقراض

قد توجد عدة متغيرات أخرى تؤثر على قرار منح القرض. فعلى سبيل المثال، قدم Andersson (2004) دراسة تناولت أثر مستوى الخبرة على قرارات الإقراض. وقام بقياس مستوى الخبرة من خلال ثلاثة مجموعات من المشاركين فى تجربة البحث مختلفين من حيث مستوى الخبرة. المجموعة الأولى تضم ١٩ طالباً يدرسون الأعمال وتمثل مستوى أولى للخبرة، والمجموعة الثانية تتضمن ١٩ موظف منح قروض مبتدئ وتمثل مستوى متوسط للخبرة، أما المجموعة الثالثة تضم ١٤ موظف ذوى مستوى خبرة مرتفع فى قرارات منح الإئتمان. وتم عرض برنامج Software ينطوى على معلومات عن منشأة صغيرة، وسئل المشاركون فى التجربة عن رأيهم فى منح أو عدم منح قرض للمنشأة. ولقد أشارت نتائج البحث إلى أن المجموعة ذات مستوى الخبرة المرتفع يبحثون عن معلومات أكثر من المجموعتين الآخرتين (مستوى أولى للخبرة، ومتوسطى الخبرة). ولقد فسر Andersson تلك النتيجة بأن غياب تكلفة البحث عن المعلومات الإضافية وميل الموظفين الخبراء إلى تجنب المخاطرة يدفعهم إلى طلب المزيد من المعلومات. كما أوضحت نتائج البحث أيضاً أن الموظفين ذوى الخبرة لم تكن

قراراتهم متسقة consistent decisions مما يعنى أن تساوى مستوى الخبرة لن يؤدى بالضرورة إلى إتساق القرارات. وبالتالى قد يوجد أثر للخبرة على قرار منح القرض، كما قديوجد تأثير لعدة عوامل أخرى مثل: مستوى التعليم، وملكية البنك، ومدى إستخدام القوائم المالية ومدى إستخدام تقرير المراجع، ومدى الثقة فى القرارعلى قرار منح القرض. وتلك العوامل تم أخذها فى الحسبان للتعرف على ما إذا كان لها تأثيرعلى قرار منح القرض.

٨. تصميم التجارب:

تتمثل متغيرات البحث الأساسية (والتى سوف يتم تغييرها من تجربة إلى أخرى) فى ثلاثة متغيرات:

١. السمات الشخصية للعميل Character

٢. المؤشرات المالية وتشمل النسب المحاسبية المحسوبة بإستخدام المعلومات الواردة فى التقارير المالية والإيضاحات المتممة.

٣. تقرير المراجع.

كما تتضمن متغيرات البحث، بعض المتغيرات الأخرى وهى:

١. مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض Tolerance of ambiguity

٢. عدد سنوات الخبرة

٣. مستوى التعليم

٤. نوع ملكية البنك

٥. مدى إستخدام القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها

٦. مدى إستخدام تقرير مراجع أو مراقب الحسابات

وسوف تقاس المتغيرات الأخرى من خلال عدة مقاييس مباشرة- وواحدة فى كل التجارب- أستخدمت فى الدراسات السابقة وتم تعديلها بما يتلاءم مع هدف البحث أو تمت صياغتها خصيصاً لهذا البحث.أما متغيرات البحث الأساسية فسوف يتم قياسها من خلال تجارب البحث. وفى البداية تم التفكير فى قياس المتغيرات الأساسية من خلال تجربة ٢× ٢×٢ أى ثمانية تجارب كما يوضحها الجدول رقم (١).

السمات الشخصية العميل	المؤشرات المالية	تقرير المراجع	ملاحظات
جيدة	إيجابية	نظيف	التجربة جيدة إلى حد المنح التلقائى للقرض
جيدة	سلبية	نظيف	كود التجربة : ١
جيدة	إيجابية	متحفظ	كود التجربة: ٥
جيدة	سلبية	متحفظ	كود التجربة: ٣
سيئة	إيجابية	نظيف	كود التجربة: ٤
سيئة	سلبية	نظيف	كود التجربة: ٦
سيئة	إيجابية	متحفظ	كود التجربة: ٢
سيئة	سلبية	متحفظ	التجربة سلبية إلى حد الرفض التلقائى لمنح القرض

جدول (١): عدد التجارب لقياس أثر ثلاثة متغيرات (السمات الشخصية للعميل والمؤشرات المالية، وتقرير المراجع) على قرار الإقراض

وعلى الرغم من أن تصميم التجربة ملائم من الناحية النظرية إلا أن طبيعة مشكلة البحث وواقع العمل فى البنوك المصرية يشير إلى أن تجربتين فى الجدول (١) أعلاه غير مناسبتين لهذا البحث. فالتجربة التى تتضمن المستوى السيئ للمتغيرات يترتب عليها قرار رفض منح القرض بشكل فورى بغض النظر عن العوامل الأخرى، وبالمثل فإن التجربة التى تتضمن مستويات جيدة وإيجابية للمتغيرات مما يترتب عليها قرار الموافقة على منح القرض للعميل دون النظر إلى العوامل الأخرى. وبالإضافة إلى ما سبق فقد أشار Bedrthodt (1979, p.61) إلى أهمية أن توضح المعلومات المقدمه لموظفى البنوك حالة تتمشى مع الواقع العملى. وبالمثل قد أشار Martin et al. (1988) إلى أنه لا ينبغى صياغة تجارب سلبية إلى الحد الذى يجعل رفض منح القرض قرار تلقائياً، وبالمثل لا ينبغى صياغة تجارب إيجابية بشكل يؤدى إلى قبول منح القرض تلقائياً للعميل. وعلاوة على ذلك فإن المراحل الأولى لصياغة التجارب وإختبارها مع موظفى قسم الإئتمان فى البنوك التجارية أوضحت أن التجربتين (الإيجابية جداً والسلبية جداً) ليستا من التجارب الشائعة فى البيئة المصرية ولكن غالباً ما يواجه موظفى قسم الإئتمان بحالات تتضمن بعض العوامل الإيجابية والسلبية وليست كلها سلبية أو كلها إيجابية. كما أن وجود عدد قليل من البنوك العاملة فى مصر

وصعوبة توزيع ثمانية تجارب على موظفى قسم الإئتمان يجعل من المحتمل عدم الحصول على ردود كافية لإجراء تحليل إحصائى على البيانات فيما لو إستخدمت التجارب الثمانية. ولذلك فلقد تم إستخدام التجارب الستة الموضحة، أما بالنسبة للعوامل الأخرى التى لم يتضمنها البحث(تخرج عن نطاق البحث) وهى: الضمان والظروف فتم توفير معلومات حيادية متماثلة فى الحالتين مما يعنى أن قرار منح أو عدم منح القرض لم يتوقف على تلك المتغيرات وإنما على متغيرات البحث الأساسية (السمات الشخصية للعميل والمؤشرات المالية، وتقرير المراجع) والمتغيرات الأخرى التى تم قياسها من خلال أسئلة وليس من خلال معلومات مقدمه لموظف قسم الإئتمان.

ولقد كان أمام الباحث طريقتان لإجراء التجربة وهما: توزيع التجارب على مجموعة واحدة من موظفى قسم الإئتمان بالبنوك التجارية Within-Subjects design. وتنتقد تلك الطريقة على أساس أنها تسمح للموظف بملاحظة الفروق بين التجارب وإستنتاج بعض العلاقات بين متغيرات البحث الأساسية وملاحظة الفروق فى ترتيب البيانات بين التجارب. وقد يترتب على ذلك تحيز فى الردود، كما أن موظفى البنوك قد لا يتوافر لديهم الوقت الكافى للإجابة على أكثر من تجربة. كما أوضح Johnson et al. (1983, p.41) أن ردود موظفى البنوك فى حالة توزيع أكثر من تجربة عليهم، قد يتأثر ردهم فى التجربة التالية بالتجربة الأولى. ولذلك وجد أن توزيع تجربة واحدة من التجارب الستة على كل موظف مناسب لهذا البحث، وهذا ما يسمى التصميم على أساس مجموعتين أو أكثر(أو بين المجموعات أو المشاركين فى التجربة) Between-Subjects design. والجدير بالذكر أن توزيع تجربة واحدة على كل موظف يسمح بتشجيع الموظفين على الرد نظراً لأنها لن تستغرق وقتاً مثل الوقت المنقضى فى الرد على عدة تجارب. وعلى الرغم من إتباع تلك الطريقة إلا انه يوجه إليها النقد، فعلى سبيل المثال إنتقد Kinney (1985) توزيع كل التجارب على مجموعة واحدة من المشاركين Within-Subjects design على أساس أن التجربة تحاول أن تدرس العلاقة بين متغير (س) المستقل والمتغير (ص) التابع يجب أن تأخذ فى الحسبان العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على المتغير التابع مثل مستوى التعليم، والعوامل الشخصية والعوامل المرتبطة بالمنشاة (فى هذا البحث البنك التجارى). ولذلك تم الأخذ فى الحسبان عدة عوامل من المحتمل أن تؤثر على قرار منح القرض وهى: عدد سنوات الخبرة، ومستوى التعليم ،ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض، ملكية البنك، مدى إستخدام التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، مدى إستخدام تقرير المراجع إلا ان تلك العوامل تم قياسها من خلال مجموعة واحدة من الأسئلة فى كل التجارب وسوف تخضع للتحليل الإحصائى لدراسة أثرها.

فى الصفحة الأولى من تجارب البحث تم وضع عنوان "قرار منح القرض" وتم تقديم خطاب مصاحب فى الصفحة الأولى يتضمن عبارات من شأنها تحفيز موظفى قسم الإئتمان فى البنوك المصرية على الرد على الأسئله. ويوضح الملحق (١) نسخة من تجارب البحث السته. والخطاب المصاحب كما هو دون أى تعديل فى كل التجارب. ولقد ذكر فى الخطاب المصاحب أن هذا البحث لن يكتمل دون مشاركتهم وأرائهم القيمة، وضرورة أن يتكامل الجانب الفعلى أو الواقع العملى مع الجانب الأكاديمى. وقد ذكر أن الهدف من البحث هو دراسة قرار منح أو عدم منح القرض لشركة إفتراضية (س)، كما لا توجد إجابة صحيحة أو خطأ لكل سؤال، وأن الردود على الأسئلة يجب أن تكون فى ضوء المعلومات المقدمه فقط. وعلاوة على ذلك، فلقد ذكر أن أسماء الأشخاص القائمين بالرد وأسماء البنوك لن يتم الإفصاح عنها تحت أى ظرف من الظروف، كما أن التحليل الأحصائى للبيانات سوف يتم بشكل إجمالى دون الإشارة إلى أى بنك على حدة. كما ذكر أن الوقت الذى تستغرقه الإجابة على الأسئلة من ١٠ إلى ١٥ دقيقة. والجدير بالذكر أن كل ما تم ذكره فى الورقة الأولى من التجارب من شأنه التأكيد على سرية البيانات، وتشجيع موظفى قسم الإئتمان على الرد. وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة (e.g. Libby, 1979b; Gul, 1987; Johnson et al., 1983) قد قدمت إلى موظفى البنوك القوائم المالية (ميزانية وقائمة دخل وقائمة تدفقات نقدية) بالإضافة إلى تحليل للمركز المالى عن خمس سنوات، وخلفية عامة عن المنشأة، إلا أن هذا البحث سيقدم نفس الحقائق فى شكل نقاط محددة نظراً لضيق وقت موظفى البنوك وعدم قبولهم الرد على تجارب مطولة.

فى الصفحة الأولى من تجارب البحث، تم تقديم معلومات عن الشركة (س) طالبة القرض، وأنها تعمل فى مجال تصنيع المعدات المكتبية، وأن مبيعاتها تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً (والذى يعتبر جيداً بالنسبة للصناعة التى تعمل بها المنشأة) وأن المدير المالى للشركة قام بطلب الحصول على قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه. وأن الشركة سوف تستخدم مبلغ القرض فى شراء معدات جديدة، ويتوقع مدير الشركة أن تنمو مبيعات الشركة فى المستقبل، وطلب من الموظف إتخاذ قرار بمنح أو عدم منح القرض. وتلك المعلومات واحدة فى كل التجارب لتحييد أثر المتغيرات التى تقع خارج نطاق البحث وهذا الأسلوب مماثل لما إستخدمته الدراسات السابقة (e.g. Beaulieu, 1994) وخلال مرحلة الإختبار المبدئى للتجربة قد أخذ فى الحسبان أراء موظفى قسم الإئتمان فى البنود وتم تعديل بعضها لتتمشى مع الواقع العملى. ثم تم ذكر بعض الحقائق – تختلف بين التجارب الستة وطلبت قراءتها ثم إتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض. ويوضح الجدول (٢) السمات الشخصية للعميل سواء كانت جيدة أو سيئة، كما يوضح الجدول (٣) المؤشرات المالية الإيجابية والسلبية، وجدول

(٤) تقرير المراجع أو بمعنى أدق فقرة إبداء الرأى. وفى التجربة (١) شملت السمات الجيدة، والمؤشرات المالية السلبية، وتقرير مراجعة نظيف. ويوضح الملحق (١) الفروق بين التجارب السته.

السمات الشخصية للعميل Character	
حقائق جيدة	حقائق سيئة
١. عندما قمت بزيارة العميل وسألته عدة أسئلة قام بالرد عليها بشكل أمين، وقدم إليك بعض المعلومات الإضافية.	١. قام المديرالمالى للشركة طالبة القرض بتجاهل مقترحات لتحسين الأداء وعلل ذلك بأنه غير محتاج إلى نصائحك.
٢. أوضح المدير المالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وتحققت من ذلك من خلال الإستعلام الشامل عن الشركة.	٢. أوضح المديرالمالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، ومن خلال الإستعلام الشامل عن الشركة تبين وجود رفض لشيك مسحوب على الشركة لصالح أحد الموردين.
٣. أوضح المدير المالى للشركة بأن الشركة تتمتع بسمعة جيدة فى السوق وتحققت من ذلك من عدة مصادر.	٣. قام مدير الشركة بتغيير مراجع الحسابات مرتين خلال الخمس سنوات الأخيرة بسبب وجود خلاف على تقدير مخصص التعويضات القانونية، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.

جدول (٢): السمات الشخصية للعميل

المؤشرات المالية	
إيجابية	سلبية
١. رأس المال العامل أكبرمن متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشأة.	١. رأس المال العامل أقل من متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشأة.
٢. معدل نمو المبيعات أكبر من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.	٢. معدل نمو المبيعات أقل من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.
٣. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط تلك النسبة فى الصناعة.	٣. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط تلك النسبة فى الصناعة.
٤. فترة التحصيل من المدينين أقل من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة ، ومعدل دوران المخزون أعلى من معدل الدوران السائد فى السوق.	٤. فترة التحصيل من المدينين أكبر من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون أقل من المتوسط السائد فى الصناعة.
٥. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط النسبة فى الصناعة.	٥. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط النسبة فى الصناعة.
٦. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية موجبة (رقم موجب أى التدفقات الداخلة أكبر من الخارجة) من العمليات التشغيلية.	٦. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية سالبة (رقم سالب أى التدفقات الداخلة أقل من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

جدول (٣): المؤشرات المالية

تقرير المراجع	
نظيف أو غير مقيد	تقرير متحفظ
ورد في تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية للشركة أن القوائم المالية مع الإيضاحات الممتة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.	ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية أن المراجع لم يحضر الجرد الفعلى للمخزون حيث كان تاريخ الجرد سابقاً على تاريخ التعيين كمراقب حسابات للشركة، ونظراً لطبيعة السجلات بالشركة، لم نتمكن من القيام بأيه إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون. وفيما عدا التسويات المحتملة والتى كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الإقتناع بالكميات الفعلية للمخزون، فمن رأينا أن القوائم المالية مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

جدول (٤): تقرير المراجع

لقد قام الباحث بعدة إختبارات مبدئية pre-test لتجارب البحث بتوزيع نسخ على عشرين موظفاً بقسم الإئتمان لإختبار مدى صلاحية المعلومات الواردة فى التجارب وقد ترتب على ذلك:

١. تعديل بعض المصطلحات الواردة فى التجارب لتتمشى مع ما يستخدم فى البنوك المصرية.

٢. تم إختصار بعض الحقائق المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل والمؤشرات المالية المقدمه نظراً لأنها كانت تتضمن تفاصيل أكثر مما هو مطلوب.

٣. من ضمن الحقائق المقدمه إلى موظفى قسم الإئتمان فى بعض التجارب، فقرة تشير إلى تحفظ المراجع بسبب عدم تمكنه من حضور الجرد، ولقد كانت تلك الفقرة فى التجارب المبدئية تتضمن جزء من تقرير مراجعة فعلى لشركة أدوية وقد كان نص الفقرة: " مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نود أن نلفت النظر إلى أن الإيضاح رقم (١٦) والخاص بالإستمرارية حيث أن مجمع الخسائر فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ قد تعدى رأس المال المصدر. وطبقاً للمادة (٤٣) من النظام الأساسى للشركة يتعين عقد إجتماع جمعية عمومية غير عادية للنظر فى إستمرار الشركة فى مزاولة نشاطها". وأشارثمانيه عشر موظفاً بقسم الإئتمان إلى أن الفقرة بتلك الصورة سوف يترتب عليها رفض تلقائى لمنح القرض مهما كانت باقى المعلومات، وبناء عليه تم تعديلها إلى تحفظ بسبب عدم تمكن المراجع من حضور الجرد.

٤. طلب موظفوقسم الإئتمان إضافة معلومات تتعلق بسابقة تعاملات العميل مع البنك، وما إذا كانت هناك خطط للمنشأة، ودرجة مخاطر التوريد، وما إذا كانت هناك دراسة جدوى أم لا، وتم تقديم معلومات حيادية (ليست سلبية أو إيجابية) تتعلق بتلك المعلومات، كما تم التأكيد

على إتخاذ القرار فى ضوء المعلومات المقدمه فقط.

وبالنسبه للمتغير التابع (قرار الإقراض) تمت صياغة سؤال يتعلق بالموافقة أو عدم الموافقة على منح القرض، وتم صياغة ثلاثه أسئله تتعلق بمدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض (السؤال رقم سته) وهى مستمدة من Geller et al. (1993, p.993)، وقام الباحثون بتخفيض عدد الأسئلة المستخدمة فى تحديد مدى تحمل متخذ القرار للغموض، وتم إجراء تعديلات على المصطلحات المستخدمة لتناسب طبيعة البحث الحالي. وقد أشار McGhee et al. (1978, p.683) أن الشخص الذى لا يحتمل الغموض سوف يكون أقل ثقة فى قراره من الشخص الذى يتحمل الغموض، ولذلك تم السؤال عما إذا كان متخذ القرار واثقاً أم غير واثق فى قرارة بعد سؤاله عن منح أو عدم منح القرض. كما تم السؤال عن المسمى الوظيفى لموظفى قسم الإئتمان إلى تنفيذى (المحلل والباحث الإئتمانى)، والإشرافى (المدير ومتخذ القرار). ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الموظف التنفيذى هو الأكثر إحتكاكاً بالعميل وأكثر خلفية وممارسة عن الإشرافى إلا أن الموظف الإشرافى (أى مدير الإئتمان ومدير عام قطاع المخاطر الإئتمانية) يلقى على عاتقه تحمل المسئولية عن قرار المنح والمخاطر المترتبة على هذا القرار.

وقد تمت صياغه سؤال يتعلق بخبرة الموظف القائم بالرد فى قسم الإئتمان وتم تقسيمها إلى ثلاثة إختيارات لتتمشى مع مستوى الخبرة المستخدم فى الدراسات السابقة (e.g. Andersson) والذى يقسم موظفى قسم الإئتمان من حيث الخبرة إلى: مبتدئ ومتوسط الخبرة وخبير.وتم السؤال عن عدة متغيرات أخرى وهى: مستوى التعليم المحاسبى، وملكية البنك، ومدى إستخدام القوائم المالية وتقرير مراجع أو مراقب الحسابات.وقد تم السؤال عن أثر عدة أنواع من التحفظات الممكن أن ترد فى تقرير المراجع على قرار منح القرض، وهذا السؤال مبنى على دراسة Gomez-Guillamon (2003) مع إجراء بعض التعديلات على المصطلحات المستخدمة. والجدير بالذكر أن العوامل السابقة قد تؤثر على قرار الإقراض وبالتالى تم إستخدامها كعوامل مفسرة يمكن أن يكون لها تأثير على موظف قسم الإئتمان عند قيامه بإتخاذ قرار منح القرض. وقد سئل القائمون بالرد عن أسمائهم ورقم المحمول والبريد الإلكترونى بشكل إختيارى تدعيماً لسرية البيانات.

٩. مجتمع وعينة البحث:

تم الحصول على قائمة تمثل جميع البنوك العاملة فى مصر- والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى وعنوان المركز الرئيسى، ورقم وتاريخ التسجيل- من الموقع الأكترونى للبنك المركزى (http://www.cbe.org.eg) فى يوم ٣ فبراير ٢٠٠٨، تم إستبعاد البنوك

الإسلامية نظراً لما تتمتع به البنوك الإسلامية من نظام مختلف لالإقراض (المرابحات والمشاركات) والذى يتطلب دراسة مستقلة. وتم إستبعاد البنوك الأخرى بخلاف البنوك التجارية التى يقتصر البحث عليها وبالتالى المتبقى من المجتمع (البنوك المسجلة بالبنك المركزى) البنوك التجارية فقط، وبلغ عددها ٣٤ بنكاً. وملكية تلك البنوك قد تتبع القطاع العام كما قد تكون بنوك مشتركة وخاصة أو فروع لبنوك أجنبية. ولقد وجد أنه من الأفضل أن يشمل المجتمع كل البنوك التجارية الموجود مركزها الرئيسى فى مصر بغض النظر عن ملكيتها، كما أن بقاء جميع البنوك التجارية فى المجتمع يتيح الفرصة فى عقد مقارنات بين البنوك لتحديد ما إذا كان هناك أيه إختلافات بينهما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على قرار الإقراض. يوضح جدول (٥) مجتمع وعينة البحث .وشملت عينة البحث كل البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى، و إجمالى الإستمارات الموزعة ٤٠٨ إستمارة على البنوك ال ٣٤ التجارية المسجلة لدى البنك المركزى.

	ملكية البنوك المسجلة لدى البنك المركزى	البنوك المستبعدة	البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى
قطاع عام	٦	٣	٣
بنوك مشتركة وخاصة	٢٧	٣	٢٤
فروع البنوك الأجنبية	٧	–	٧
الإجمالى	٤٠	٦	٣٤

جدول (٥): مجتمع وعينة البحث

١٠. أسلوب التحليل الإحصائى المستخدم فى تحليل بيانات البحث:

من المتعارف عليه أن هناك مجموعتين من الأساليب الإحصائية يمكن إستخدامها فى تحليل البيانات، النوع الأول هو التحليل المعلمى parametric والنوع الثانى هو التحليل اللا معلمى non-parametric test. ويرى Siegel and Castellan (1988, p.33) أن إستخدام التحليل المعلمى يتوقف على تحقق عدة شروط تتلخص فى: (١) قياس المتغيرات على الأقل فى شكل مقياس مستمر أو مقياس فترى Interval scale، و(٢) وتستمد المشاهدات من مجتمعات تتبع التوزيع الطبيعى، و(٣) إختيار أى قائم بالرد فى البحث لايؤثر على إختيار أخر، أو بمعنى أدق إستقلال المشاهدات. وهناك عدة أسباب لإستخدام التحليل اللامعلمى يمكن تلخيصها فى: (١) التحليل اللامعلمى مناسب عندما تكون البيانات تمثل بيانات

ترتيبية Ranks، أو بيانات اسمية أو تقسيم البيانات إلى مجموعات Nominal scale (Sigel and Castellan, 1998, pp.35-36; Kinnear and Gray, 1999, p.139; Anderson *et al.*, 1993, p.711)، و(٢) لا تتطلب طرق التحليل الأحصائى اللامعلمى أية إفتراضات تتعلق بالتوزيع الطبيعى للمشاهدات والذى تتطلبه طرق التحليل المعلمى ولذلك تسمى الطرق اللامعلمية بالطرق الخالية من التوزيع distribution-free test. (Hollander and Wolf, 1973, p.1; Sigel and Castellan, 1988, pp.35-36; Kinnear and Gray, 1999, p.139)، و(٣) طرق التحليل اللامعلمى تصبح الطريقة الوحيدة المناسبة إذا كان حجم العينة صغيراً إلا إذا كان التوزيع الذى يتبعه المجتمع معروفاً على وجه الدقة (Siegel and Castellan, 1988, pp.35-36)، و(٤) التحليل اللامعلمى مناسب للبيانات المأخوذة من عدة مجتمعات والتى لا تستطيع طرق التحليل المعلمى التعامل معها إلا إذا إفترض الباحث إفتراضات غير منطقية (Siegel and Castellan, 1988, pp.35-36)، و(٥) يسهل تطبيق طرق التحليل الإحصائى اللامعلمى -مقارنه بطرق التحليل الإحصائى المعلمى- حيث يسهل إجراء الأساليب اللامعلمية وتفسير النتائج (Hollander and Wolf, 1973, p.1; Sigel and Castellan, 1988, pp.35-36).

وعلى الرغم من عدم ملاءمة أسلوب التحليل المعلمى للبيانات الترتيبية و الإسمية إلا أن Labovitz (1970) أوضح أنه يمكن معالجة كل المقاييس الترتيبية كما لو كانت مقاييس مستمرة وبالتالى يمكن إستخدام الأساليب الأحصائية المعلمية فى تحليل البيانات اللامعلمية، ويشترك فى نفس الرأى Srinivasan and Basu (1989) ويعتقدون أن المقاييس الترتيبية لها نفس قوة ومواصفات المقاييس المستمرة وخصوصاً إذا كان المقياس الترتيبى ذا خمسة نقاط Five point scale على الأقل. إلا أن الباحث يعتقد أن المقياس المستخدم سوف يحدد بشكل أساسى طبيعة التحليل المستخدم، ونظراً لأن المتغير التابع فى هذا البحث (منح القرض: نعم أم لا) مقياس يأخذ قيمة صفر أو واحد فإن الإنحدار اللوجيستى Logistic regression سوف يستخدم(أنظر على سبيل المثال: Miles and Shevlin,2001, p.151).

١١. نتائج البحث:

فى هذا الجزء سوف نعرض الإحصاء الوصفى للبيانات descriptive statistics والذى يعرض الصفات الأساسية للردود على تجارب البحث، ثم نتناول إختبارات الفروض.

١١-١ الإحصاء الوصفى:

بلغ عدد الإستمارات الموزعة ٤٠٨ إستمارة، وتم رد ١٢ إستمارة بعد توزيعها دون أيه إجابة وكان السبب هو ضيق وقت موظف قسم الإئتمان، وأن سياسة البنك تقضى بعدم الرد على قوائم الإستقصاء، وبالتالى يصبح عدد الإستمارات الموزعة ٣٩٦. تم إستلام ١٨٧

إستمارة مكتملة البيانات، و ٦ إستمارات غير مكتملة البيانات، وبالتالى يصبح معدل الردود (الإستجابة) حوالى ٤٧,٢٢%. ولقد عبر القائمون بالرد عن إهتمامهم وطلبهم الحصول على نسخة من نتائج البحث، ومن الإستمارات الواردة طلب ١٤٥ موظفاً (٧٥,٥%) الحصول على نسخة من نتائج البحث بينما لم يطلب ٤٢ منهم (٢٢,٥%) الحصول على نسخة من تلك النتائج، كما أن ١٣٩ موظف (٧٤,٣%) يثقون فى قرارهم بينما لا يثق فى قراره ٤٩ موظف فقط (٢٥,٧%).

متقاربة من حيث العدد فهى تتراوح بين ٣٠ إلى ٣٢ تجربة. أما بالنسبة لقرار منح القرض فإن حوالى ٥٠% من موظفى قسم الإئتمان يمنحون القرض، ٥٠% لا يمنحون القرض، أما بالنسبة للتجارب الفردية فإن هناك تفاوت بين الموظفين فى منح القرض وتمثل التجربة رقم (٥) أعلى نسبة لمنح القرض أما التجربة رقم (٦) فتمثل أعلى نسبة لعدم منح القرض. كما يتفاوت موظفوقسم الإئتمان من حيث الخبرة، والمسمى الوظيفى، ويوضح ملحق البحث رقم (٢) مخرجات برنامج SPSS بالتفصيل.

يوضح الجدول (٦) ملخصاً للردود، ويتضح من هذا الجدول أن الردود على التجارب

التجارب	قرار منح القرض		عدد سنوات الخبرة			المسمى الوظيفى		الإجمالى
	نعم	لا	٢فأقل	٢-٤	٤ فأكثر	تنفيذى	إشرافى	
١	١٣	١٨	٢٠	٦	٥	٢٠	١١	٣١(١٦,٦%)
٢	١٩	١٣	٦	١٥	١١	٢٨	٤	٣٢(١٧,١%)
٣	١١	١٩	٢٢	٨	-	٢٧	٣	٣٠ (١٦%)
٤	١٨	١٢	٦	١٥	٩	٢٧	٣	٣٠ (١٦%)
٥	٢٧	٥	١٠	١٤	٨	٢٣	٩	٣٢(١٧,١%)
٦	٦	٢٦	١٥	٩	٨	٢٠	١٢	٣٢(١٧,١%)
الإجمالى	٩٤	٩٣	٧٩	٦٧	٤١	١٤٥	٤٢	١٨٧ (١٠٠%)

جدول (٦): ملخص للردود حسب التجارب، وقرار الإقراض، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفى

ومن ١٨٧ إستمارة (تجربة من تجارب البحث) تم إستلام ١٥٢ (٨١,٢%) إستمارة من بنوك القطاع العام (بنوك مملوكة للدولة)، ٨ (٤,٣%) بنوك مشتركة، ١٩ (١٠,٢%) بنوك قطاع خاص، ٨ (٤,٣%) فروع لبنوك أجنبية، أى أن غالبية الردود من بنوك قطاع عام.

ويوضح الجدول (٧) الإحصاء الوصفى لأسئلة قياس مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض، ويتضح من الجدول أن متوسط الردود على الأسئلة ١ إلى ٣ يتراوح من ١,٨٥ إلى ٢,٢٦، وأن الإنحراف المعيارى للردود يتراوح من ٠,٦٣٨ إلى ٠,٩٥٦ مما يعنى عدم وجود فروق كبيرة فى الردود على الأسئله. كما أن معامل ألفا لقياس الموثوقية فى الأسئله يساوى ٠,٧٠٧ مما يدل على أن الأسئله يمكن الإعتماد عليها بدرجة كبيرة فى قياس مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض.

أسئلة قياس مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	العدد
أ. أشعر بالقلق إذا لم أكن متأكداً بطبيعة المسئولية الملقاه على عاتقى	١,٨٥	٠,٦٣٨	١٨٧
ب. أشعر بالضيق إذا لم أستطتع فهم أفكار شخص آخر	٢,٢٦	٠,٨٧٩	١٨٧
ج. لا أحب أن أشترك فى قرار منح قرض يتضمن بعض المعلومات الغامضة أو غير الواضحة	١,٩٩	٠,٩٥٦	١٨٧
معامل ألفا Crobach's aAlpha = ٠,٧٠٧			

جدول (٧): أسئلة قياس مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض

وأشارت غالبية الردود إلى إستخدام القوائم المالية ، وتقرير مراجع أو مراقب الحسابات على نطاق واسع. ومن بين الأسئله السؤال العاشر الذى يهدف إلى الحصول على معلومات عن أثر الأنواع المختلفة من التحفظات على قرار الإقراض، ويلخص الجدول (٨) الردود على هذا السؤال. ويتضح من هذا الجدول أن أكثر أنواع التحفظات أثراً على قرار الإقراض تتعلق بوجود شكوك تحيط بإستمرار المنشأة يليها التحفظات التى تتعلق بوجود نزاع مع مصلحة الضرائب ، والتحفظات التى تتعلق بعدم الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية، والتحفظات التى تتعلق بوجود أخطاء فى تقييم بعض الأصول، والتحفظات التى ترجع إلى علاقة المنشأة بشركاتها التابعة. أما أقل أنواع التحفظات أثراً فهى التحفظات التى تتعلق بعدم تمكن المراجع من جمع قدر واف من أدلة الإثبات. ولقد ذكر ثمانيه موظفين (٤,٣%) أن هناك بعض التحفظات الأخرى التى تؤثر على قرار الإقراض مثل: تحفظات بسبب عدم تمكن المراجع من إثبات أن المركز المالى يعكس المركز المالى الحقيقى للشركة، وتحفظات عن إحتساب المخصصات، وتحفظات على هيكل رأس المال.

	ليس له أى أثر	له تأثير ضعيف	متوسط التأثير	مؤثر	مؤثر جداً
١- تحفظات تتعلق بوجود شكوك تحيط باستمرار الشركة		٢ (١,١%)	٤٠ (٢١,٤%)	٣٣ (١٧,٦%)	١١٢ (٥٩,٩%)
٢- تحفظات لعدم الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية		٨ (٤,٣%)	٢٦ (١٣,٩%)	٩٠ (٤٨,١%)	٦٣ (٣٣,٧%)
٣- تحفظات لوجود نزاع بين العميل (الشركة طالبة القرض) ومصلحة الضرائب		٣ (١,٦%)	٢٠ (١٠,٧%)	٤٧ (٢٥,١%)	١١٧ (٦٢,٦%)
٤- تحفظات لوجود أخطاء فى تقييم بعض الأصول		١٧ (٩,١%)	١١٢ (٥٩,٩%)	٤٠ (٢١,٤%)	١٨ (٩,٦%)
٥- تحفظات لعدم تمكن المراجع من جمع قدر واف من أدلة الإثبات	٦ (٣,٢%)	٧٧ (٤١,٢%)	٦٣ (٣٣,٧%)	٣٢ (١٧,١%)	٩ (٤,٨%)
٦- تحفظات بسبب علاقة منشاة العميل (طالب القرض) مع الشركات التابعة لها	١١ (٥,٩%)	٦٥ (٣٤,٨%)	٦٥ (٣٤,٨%)	٢٥ (١٣,٤%)	٢١ (١١,٢%)

جدول (٨): أثر الأنواع المختلفة من التحفظات على قرار الإقراض

١١-٢ إختبارات الفروض:

يمكن إختبار الفروض وتحديد مدى تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويتضح من جدول (٩) أن المتغيرات المستقلة المؤثرة على قرار الإقراض هى:(١) السمات الشخصية للعميل، (٢) المؤشرات المالية، (٣) الخبرة ، (٤) مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض لأن كلاً منها له تأثير معنوى على المتغير التابع (الإقراض) عند مستوى معنوية ٥%. أما باقى المتغيرات الداخلة فى النموذج وهى: تقرير مراجع الحسابات، مستوى التعليم، ملكية البنك، مدى إستخدام القوائم المالية، مدى إستخدام تقرير مراجع الحسابات، كانت متغيرات غير معنوية كما يوضحها جدول (٩) التالى. وبناء عليه يمكن قبول الفرض الأول والثانى والرابع لأن السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض تؤثر تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض. أما الفرض الثالث والمتعلق بتقرير مراجع الحسابات فلا يمكن قبوله، أو بمعنى أدق لا يوجد أثر معنوى لتقرير المراجع على قرار الإقراض. والجدير بالذكر أن معلمات السمات الشخصية للعميل، والمؤشرات المالية، ومدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض جاءت إشاراتها متفقة مع الدراسات السابقة (موجبة). وهذا يعنى أن هذه المتغيرات تؤثر تأثيراً طردياً على قرار الإقراض.

أما باقى المتغيرات الأخرى التى يرى بعض الباحثين أنه يحتمل أن يكون لها تأثير مثل: مستوى التعليم، وملكية البنك،ومدى إستخدام القوائم المالية، ومدى إستخدام تقرير مراجع الحسابات فقد ثبت بالتحليل الإحصائى الموجود فى جدول (٩) أنها لا تؤثر معنوياً على قرار الإقراض. أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة فوجد

أن له تأثيراً معنوياً على قرار الإقراض، مما يدعم الجدل الوارد فى الدراسات السابقة والذى يشير إلى أنه كلما إزداد مستوى الخبرة كلما تردد متخذ القرار فى الإقراض تجنباً للمسئولية كما يتضح من القيمة السالبة لمعلمة الخبرة.

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	Wald	درجات الحرية	مستوى المعنوية
السمات الشخصية للعميل	١,٢٣٤-	٠,٥٣٩	٥,٢٤٥	١	٠,٠٢٢
المؤشرات المالية	٤,٠٤١	٠,٧٨٢	٢٦,٦٩٥	١	صفر
تقرير مراجع أو مراقب الحسابات	٠,٤٥١	٠,٤٥٢	٠,٩٩٨	١	٠,٣١٨
مستوى التعليم	٠,٢٦٩	٠,٢٢٣	١,٤٤٨	١	٠,٢٢٩
ملكية البنك	٠,٢٠٦-	٠,٥٧٣	٠,١٢٩	١	٠,٧١٩
الخبرة	٢,٤٢٨-	٠,٦٠٦	١٦,٠٧٩	١	صفر
مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض TOA	٠,٣٠٥	٠,١٣١	٥,٤٠٣	١	٠,٠٢٠
مدى إستخدام القوائم المالية	٠,١٨٦	٠,٣٠٤	٠,٣٧٥	١	٠,٥٤٠
مدى إستخدام تقرير مراجع الحسابات	٠,١٨٠	٠,٢٧٩	٠,٤١٨	١	٠,٥١٨
الثابت	٥,٣٥٨-	١,٧٧٤	٩,١٢٨	١	٠,٠٠٣

جدول (٩): تحليل الإنحدار اللوجستى للمتغير التابع (قرار الإقراض)

أما عن جودة توفيق النموذج ككل – كما يتضح من الملحق (٢)– فإن قيمة كا٢ قد بلغت ٧١,١٤ بمستوى معنوية صفر مما يشيرإلى أن النموذج ذو درجة توفيق عالية.

١٢. نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فى النقاط التالية:

١. أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابى ومعنوى للسمات الشخصية للعميل على قرار الإقراض، وهذا يعنى أن السمات الجيدة للعميل تؤدى إلى قبول منح القرض له.

٢. أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً للمؤشرات المالية على قرار الإقراض، وهذا يعنى أنه كلما كانت المؤشرات المالية جيدة كلما أدى ذلك إلى منح القرض للعميل.

٣. أن مدى إستعداد متخذ القرار لتحمل الغموض لدى موظفى منح الإئتمان (موظفى قسم الإئتمان) له تأثيراً إيجابى ومعنوى على قرار الإقراض.

٤. أوضحت نتائج البحث أن مستوى الخبرة له تأثير عكسى معنوى على قرار الإقراض بمعنى أنه كلما إزدادت الخبرة كلما كان هناك تردد من جانب متخذ القرار فى الإقراض.

٥. أشارت نتائج البحث أنه لا يوجد تأثير معنوى للرأى الذى يبديه المراجع فى تقريرة على قرار الإقراض.

٦. أتضح من نتائج كا٢ أن النموذج ذو درجة جودة عالية فى التوفيق.

١٣. فرص البحوث المستقبلية:

هناك عدة فرص للبحوث المستقبلية يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

١. إجراء دراسة لأثر مسببات التحفظات على قرار الإقراض، وتحديد ما إذا كان سبب

التحفظ (مثل عدم تطبيق المبادئ المحاسبية أو وجود نزاع قانونى أو وجود مشاكل مع مصلحة الضرائب) هو المؤثر على قرار الإئتمان أم أن وجود التحفظ فى حد ذاته هو المؤثر على القرار.

٢. لم تشمل عينة البحث فروع البنوك الإسلامية والتى تلتزم بتعاليم الشريعة الإسلامية، ويمكن دراسة العوامل المؤثرة على تقرير عقد المرابحات والمشاركات فى البنوك الإسلامية، وتحديد ما إذا كان هناك إختلاف بين البنوك الإسلامية وبنوك القطاع العام والخاص والمشترك فى قرار الإقراض، ودراسة مدى أهمية كل عامل من العوامل المحتمل أن تؤثر على قرار الإقراض فى البنوك الأسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

-البنك المركزى، التقرير السنوى ٢٠٠٥|٢٠٠٦ (http://www.cbe.org.eg)

- البنك الأهلى المصرى،بدون سنة نشر. السياسة الإئتمانية، بتصرف.

- بنك مصر، النشرة الإقتصادية، تطور أداء البنوك المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، السنة السادسة والأربعون، العدد الثانى، ٢٠٠٦، ٤٢-٥١.

- د. حشاد، نبيل، ٢٠٠٤. *دليلك إلى إتفاقية بازل-II (المضمون- الأهمية- الأبعاد)*، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان

- د.الصادق، زكريا محمد، ١٩٨٩. تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة إقتصادية تم إعلان إفلاسها قانوناً وتحليل سلوك الإدارة العليا لهذه الوحدة: دراسة نظرية وتطبيقية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة -جامعة طنطا، العدد الأول.

- مجلة الأهرام الإقتصادى، ١٩٨٩، العدد ١٠٨٠ سبتمبر، ص ٢٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdel-Khalik, A.R., Graul, P.R. and Newton, J.D., 1986. Reporting uncertainty and assessment of risk: replication and extension in Canadian setting, *Journal of Accounting Research*, Vol.24, No.2, 372-382.

Altman, I., 1968. Financial ratios, discriminate analysis and the prediction of corporate bankruptcy, *The Journal of Finance*, Vol. 23, No.4, 589-609.

Anderson, D., Sweeney, D. and Williams, T., 1993. *Statistics for business research and economics*, 5th Edition, West Publishing Company.

Andersson, p., 2004. Does experience matter in lending? A process-tracing study on experienced loan officers' and novices' decision behavior, *Journal of Economic Psychology*, Vol.25, No. 4, 471-492.

Bamber, E. M. and Stratton, R. A., 1997. The information content of the uncertainty-modified audit report: Evidence from bank loan officers, *Accounting Horizons*, Vol.11, No.2, 1-11.

Beaulieu, P. R., 1994. Commercial lenders' use of accounting information in interaction with source creditability, *Contemporary Accounting Research*, Vol.10, No.2, 557-585.

Beaulieu, P. R., 1996. A note on the role of memory in commercial loan officers' use of accounting and character information, *Accounting, Organizations and Society*, Vol.21, No.6, 515-528.

Beaver, W., 1968. Market prices, financial ratios, and the prediction of failure, *Journal of Accounting Research*, Vol.6, No.2, 179-192.

Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J. and Subramanyam, K., 1998. The effect of audit quality on earnings management, *Contemporary Accounting Research*, Vol.15, No. 1, 1-24.

Bertholdt, R. H., 1979. Discussion of the impact of uncertainty reporting on the loan decision, *Journal of Accounting Research*, Vol.17, Supplement, 58-63.

Bessell, M., Anandarajan, A. and Umar, A., 2003. Information content, audit reports and going-concern: an Australian study, *Accounting and Finance*, Vol.43, No. 3, 261-282.

Blackwell, D., Noland, T. and Winters, D., 1998. The value of auditor assurance: evidence from loan pricing, *Journal of Accounting Research*, Vol. 36, No. 1, 57-70.

Carlson, S.J., Glezen, G.W. and Benefield, M.E., 1998. An investigation of investor reacting to the information content of a going concern audit report while controlling for concurrent financial disclosures, *Quarterly Journal of Business and Economics*, Vol.37, No.3, 25-39.

Casy, J., 1980. The usefulness of accounting ratios for subjects predictions of corporate failure: replication and extension, *Journal of Accounting Research, Vol.18*, No.2, 603-613.

De Vaus, A., 1990. *Surveys in social research*, 2nd Edition, UWIN HYMAN.
Dennis, M., 2006. Key financial ratios for the credit department, *Business Credit*, Vol.108, No.10, 62.

Eisenreich, D., 1981. Credit analysis: tying it all together, part I, *Journal of Commercial Lending*, December, 2-13.

Estes, R. and Reimer, M., 1977. A study of the effect of qualified auditors' opinions on bankers' lending decisions, *Accounting and Business Research, Autumn*, 250-259.

Firth, M., 1979. Qualified audit reports and bank lending decisions, *Journal of Bank Research*, Winter, 237-241.

Firth, M., 1980. A note on the impact of audit qualifications on lending and credit decisions, *Journal of Banking and Finance*, Vol.4, 237-241.

Furnham, A., 1994. A content, correlational and factor analytic study of four tolerance of ambiguity questionnaires, *Personality and Individual Differences*, Vol.16, 403-410.

Geller, G., Tambor, E., Chase, G. and Holtzman, N., 1993. Measuring physicians' tolerance for ambiguity and its relationship to their reported practices regarding genetic testing, *Medical Care*, Vol.31, No.11, 989-1001.

Gomez-Guillamon, A. D., 2003. The usefulness of the audit report in investment and financing decisions, *Management Auditing Journal*, Vol.18, No.6-7, 549-559.

Guiral-Contreras, A., Gonzalo-Angulo, J. And Rodgers, W., 2007. Information content and recency effect of the audit report in loan rating decisions, *Accounting and Finance*, Vol. 47, No. 2, 285-304.

Gul, F., 1987. The effects of uncertainty reporting on lending officers' perceptions of risk and additional information required, *ABACUS*, Vol.23,No.2, 172-181.

Hass, R., 1990. Values make the company: an interview with Robert Hass, *Harvard Business Review*, Vol.68, No. 5, 133-134.

Hollander and Wolf, 1973. *Nonparametric statistical methods*, John Wiley & Sons.

Houghton, K. and Messier, W. Jr., 1991. The wording of audit reports: its impact on the meaning of the message communicated, *Accounting Communication and Monitoring*, 85-106.

Houghton, K.A., 1983. Audit reports: their impact on the loan decision process and outcome: an experiment, *Accounting and Business Research*, Vol.14, No.53, 15-20.

Johnson, D., Pany, K. and White, R., 1983. Audit reports and the loan decision: actions and perceptions, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.2, No.2, 38-51.

Kennedy, H., 1975. A behavioral study of the usefulness of four financial ratios, *Journal of Accounting Research*, Vol.13, No.1, 97-116.

Kinnear, R. and Gray, C., 1999. *SPSS for windows made Simple*, 3rd Edition, Psychology Press.

Kinney, W., 1986. Empirical accounting research design for Ph.D. students, *The Accounting Review*, Vol.61, No.2, 338-250.

Labovitz, S., 1970. The assignment of members to rank order categories, *American Sociological Review*, Vol.35, 515-524.

LaSalle, R. E. and Anandarajan, A., 1997. Bank loan officers' reactions to audit reports issued to entities with litigation and going concern uncertainties, *Accounting Horizons*, Vol. 11, No.2, 33-40.

Lehmann, C.M. and Norman, C.S., 2006. The effects of experience on complex problem representation and judgment in auditing: an experimental investigation, *Behavioral Research in Accounting*, Vol.18, 65-83.

Libby, R., 1975. The prediction of failure: some behavioral evidence, *Journal of Accounting Research*, Vol.13, No.1, 150-161.

Libby, R., 1979a. Bankers and auditors perceptions of the message communicated by the audit report, *Journal of Accounting Research*, Vol.17, No.1, 99-122.

Libby, R., 1979b. The impact of uncertainty reporting on the loan decision, *Journal of Accounting Research*, Vol.17, Supplement, 35-57.

Lin, Z. J., Tang, Q. and Xiao, J., 2003. An experimental study of users' responses to qualified audit reports in China, *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation*, Vol.12, No.1, 1-22.

Martin, C., Handorf, W. and Clewell, W., 1988. Small business lending and levels of report assurance, *Akron Business and Economic Review*, Vol.19, No.2, 69-84.

McGhee, W., Shields, M. and Birnberg, J., 1978. The effects of personality on a subject's information processing, *The Accounting Review*, Vol. LIII, No.3, 681-697.

Miles, J. and Shevlin, M., 2001. *Applying regression & correlation- A guide for students and researchers,* SAGE publications.

Miller, J.R., Reed, S.A. and Strawser, R. H., 1993. Bank loan officers' perceptions of the new audit report, *Accounting Horizons*, Vol.7, No.1, 39-52.

Moser, C. and Kalton, G., 1989. *Survey methods in social investigation*, Gower & Aldershot.

Nachmias, D. and Nachmias, C., 1976. *Research methods in the social sciences*, Edward Arnold, London.

Norton, R., 1975. Measurement of ambiguity tolerance, *Journal of Personality Assessment*, Vol.39, 607-619.

Pace, E. and Simonson, D., 1977. The four hurdles of lending, *The Journal of Commercial Bank Lending*, March, 55-73.

Pringle, L., Crum, R. and Swetz, R., 1990. Do SAS No.59 format changes affect the outcome and the quality of investment decisions?, *Accounting Horizons*, Vol.4, No.3, 68-75.

Rodgers, W. and Johnson, L., 1988. Integrating accounting information with loan officers' decision making, *Accounting and Finance*, Vol.28, No.2, 1-22.

Rose, P. and Hudgins, S., 2005. *Bank management & financial services*, Sixth Edition, McGraw-Hill.

Ruth, G., 1987. *Commercial lending*, American Bankers Association.

Sands, D. and Auyeung, P., 2001. An empirical study of bank loan officers' functional fixation on agricultural co-operatives and their reported earning, *Accounting Forum*, Vol.25, No.4, 535-379.

Schipper, K. and Vincent, L., 2003. Earnings quality, Accounting Horizons, Vol.17, Supplement, 97-110.

Schultz, J.J., 1979. Discussion of the impact of Uncertainty reporting on the loan decision, *Journal of Accounting Research*, Vol.17, Supplement, 64-71.

Sekaran, U., 1992. *Research methods for business: a skill-building approach*, 2nd Edition, John Wiley & Sons, New York.
Siegel and Castellan, 1988. *Nonparametric statistics for the behavioural sciences*, 2nd Edition, McGraw-Hill International Editions.

Sinkey, J., 1986. *Commercial bank financial management in the financial-services industry*, Second Edition, Macmillan Publishing Company.

Smith, M., 2003. *Research methods in accounting*, SAGE Publications.

Srinivasan, V. and Basu, A., 1989. The metric quality of ordered categorical data, *Marketing Science*, Vol.8, No.3, 205-230.

Weiss, W., 1886. Minerva's owl: building a corporate value system, *Journal of Business Ethics*, Vol.5, No.3, 243-247.

Wright, M. and Davidson, R., 2000. The effect of auditor attestation and tolerance for ambiguity on commercial lending decisions, *Auditing: A Journal of Practice& Theory*, Vol.19, No.2, 67-82.

Zimmer, I., 1980. A lens study of the prediction of corporate failure by bank loan officers, *Journal of Accounting Research*, Vol.18, No.2, 629-636.

ملحق البحث رقم (١): التجارب من (١) إلى (٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار منح القرض[٢]

السيد المحاسب المحترم|

قسم الإئتمان – بنك .....

تحية طيبة ... وبعد

تمثل قائمة الإستقصاء المرفقة جزء من بحث أكاديمى يهدف إلى دراسة قرارات الإقراض التى يتخذها العاملون بقسم الإئتمان فى البنوك التجارية. ولن يكتمل هذا البحث دون مشاركتهم وأرائهم القيمة لضرورة أن يتكامل الجانب الفعلى أو الواقع العملى مع الجانب الأكاديمى. وقد تم تقديم معلومات تتعلق بالشركة (س) طالبة القرض والمطلوب منك تحديد هل توافق أو لا توافق على منح القرض للشركة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد إجابة صحيحة أو خطأ. وأعتقد أن هناك معلومات إضافية ربما ترغب فى التعرف عليها لإتخاذ قرارك، ولكن لأغراض البحث يجب أن تتخذ قرارك فى ضوء المعلومات المقدمه إليك فقط كما لو كان موقف منح قرض فعلى. وأرغب فى التأكيد على سرية البيانات التى تتعلق بقرارك أو إسم البنك الذى تعمل به. وسوف يقوم الباحث بتحليل نتائج البحث بشكل إجمالى دون الإشارة إلى القرارات أوأسم البنك.

وتستغرق الإجابة على الأسئلة من ١٠ إلى ١٥ دقيقة، وأنتهز الفرصة لأعبر لسيادتكم عن عميق شكرى وإمتنانى عن تخصيص هذا القدر من وقتكم الثمين فى الرد على هذا الإستقصاء.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،

د.حاتم محمد الشيشينى

قسم المحاسبة

كلية التجارة جامعة طنطا

طنطا ش سعيد

E-mail: shishini2002@hotmail.com

[٢] عدد صفحات كل تجربة ثلاث صفحات أما عدد الصفحات فى الملحق قد يختلف تبعاً لإختلاف حجم الورقة.

معلومات عن الشركة (س) طالبة القرض:

تعمل الشركة (س) شركة مساهمة مصرية فى مجال تصنيع المعدات المكتبية من ٧ سنوات (أى متوسطة الخبرة فى الصناعة)، وتبلغ مبيعات الشركة ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً والذى يعتبر جيداً بالنسبة للصناعة التى تعمل بها المنشأة. تعتمد الشركة على عدد موردين من ٢ إلى ٤ ، وبمعنى أدق لدى الشركة بدائل موردين ويمكن إعتبار مخاطر التوريد متوسطة، والشركة (س) لها بعض التأثير فى صناعة المعدات المكتبية. ولدى الشركة قدرة متوسطة على التحول إلى منتج أو منتجات أخرى كى تتمكن من الإستمرار فى تحقيق أرباح. ويتوقع مدير الشركة أن تنمو مبيعات الشركة فى المستقبل، ولإدارة الشركة (س) رؤية إستراتيجية واضحة. وتتعامل الشركة (س) مع البنك منذ ٤ سنوات ومن المعروف عنها إلتزامها بالإتفاقيات مع البنك.

ولقد قام المدير المالى للشركة (س) والمفوض من قبل مجلس الإدارة بتقديم طلب الحصول على قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه يتم سداده على ٥ سنوات، وسوف يستخدم فى شراء معدات جديدة. وسوف يقوم العميل بتمويل (٥٠% أى تمويل ذاتى)، و ٥٠%عن طريق الإقتراض من البنك. عندما قمت بزيارة للمدير المالى للشركة (س) - طالب القرض- قدم إليك كل المستندات والقوائم المالية التى طلبتها منه، والقوائم المالية تمت مراجعتها بواسة مراجع مقيد فى سجل مراقبى الحسابات بهيئة سوق المال، كما قدم المدير المالى دراسة جدوى ضمن الأوراق.

وسوف يتم تحديد معدل الفائدة على القرض ومقدار القرض بواسطة السياسة الإئتمانية للبنك الذى تعمل به، كما أن أى ضمانات قد يطلبها البنك يمكن أن تقدمها الشركة (س). وإفترض أن المعلومات التى تم عرضها أو المعلومات الإضافية التى ترى ضرورتها قد توافرت إليك،والمطلوب منك كموظف أو شخص مسئول فى قسم الإئتمان فى البنك *أن تحدد ما إذا كنت توافق على منح أو عدم منح القرض للشركة (س) فى الضوء الحقائق التى تمكنت من الحصول عليها،و فيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:*[3]

١. عندما قمت بزيارة العميل وسألته عدة أسئلة قام بالرد عليها بشكل أمين، وقدم إليك بعض المعلومات الإضافية.
٢. أوضح المدير المالى الشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وتحققت من ذلك من خلال الإستعلام الشامل عن الشركة.
٣. أوضح المدير المالى للشركة بأن الشركة تتمتع بسمعة جيدة فى السوق وتحققت من ذلك من عدة مصادر.
٤ رأس المال العامل أقل من متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشأة.
٥. معدل نمو المبيعات أقل من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة
٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط تلك النسبة فى الصناعة
٧. فترة التحصيل من المدينين أكبر من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون أقل من المتوسط السائد فى الصناعة.
٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط النسبة فى الصناعة.
٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية سالبة (رقم سالب أى التدفقات الداخلة أقل من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

[3] سوف تختلف الحقائق من تجربة إلى أخرى أما باقى المعلومات المقدمه والأسئلة كما هى فى التجارب الستة.

١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية للشركة أن القوائم المالية مع الإيضاحات الممتمة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فى ضوء المعلومات السابقة وبعد أخذها فى الحسبان، من فضلك أجب على الأسئلة التالية:

إرشادات : فى كل سؤال من الأسئلة التالية ، ضع علامة صح على الإجابة التى تراها مناسبة من وجهه نظرك

١. هل توافق على منح القرض للشركة (س)؟ ◊ نعم ◊ لا

٢. هل تثق فى قرارك؟ ◊ نعم ◊ لا

٣. ماهو عدد سنوات عملك بقسم الإئتمان: ◊ سنتين أو أقل ◊ سنتين إلى أربع سنوات ◊ أربعة سنوات فأكثر

٤. حدد نوع ملكية البنك الذى تعمل به:

◊ بنك قطاع عام ◊ بنك مشترك (قطاع عام وخاص) ◊ بنك قطاع خاص ◊ فرع من بنك أجنبى

٥. المسمى الوظيفى: ◊ تنفيذى ◊ إشرافى

٦. حدد مدى موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة من العبارات التالية:

	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
أ. أشعر بالقلق إذا لم أكن متأكداً بطبيعة المسئولية الملقاه على عاتقى	◊	◊	◊	◊	◊
ب. أشعر بالضيق إذا لم أستطع فهم أفكار شخص آخر	◊	◊	◊	◊	◊
ج. لا أحب أن أشترك فى قرار منح قرض يتضمن بعض المعلومات الغامضة أو غير الواضحة	◊	◊	◊	◊	◊

٧. ماهى الشهادات التى حصلت عليها؟ (ضع علامة صح فى المربع أمام الشهادات الحاصل عليها)

◊ بكالويوس تجارة ◊ دبلوم دراسات عليا ◊ كورس إئتمان Credit course ◊ دبلوم معهد العلوم المصرفية ◊ شهادة مقرض دولى معتمد ◊ كورسات فى مخاطر الإئتمان ◊ كورسات متخصصة فى قواعد البيانات والإقرارات الشهرية وتقديرمخصص الديون المشكوك فيها ◊ ماجستير ◊ دكتوراة ◊ شهادات أخرى من فضلك أذكر .....

٨. حدد مدى إستخدامك للقوائم المالية والمعلومات الواردة والإيضاحات المتممة عند إتخاذك قرارات الإقراض:

غير مستخدم على الأطلاق	غير مستخدم	متوسط الإستخدام	مستخدم	مستخدم على نطاق واسع
◊	◊	◊	◊	◊

٩. حدد مدى إستخدامك لتقرير مراجع أو مراقب الحسابات عند إتخاذ قرارات الإقراض:

غير مستخدم على الأطلاق	غير مستخدم	متوسط الإستخدام	مستخدم	مستخدم على نطاق واسع
◊	◊	◊	◊	◊

١٠. فيمايلى عدة انواع من التحفظات التى قد توجد فى تقرير المراجع، والمطلوب حدد مدى أثر كل نوع من انواع التحفظات على قرار منح القرض باستخدام المقياس الموضح قرين كل سؤال:

	ليس له أى أثر	له تاثير ضعيف	متوسط التاثير	مؤثر	مؤثر جدا
١- تحفظات تتعلق بوجود شكوك تحيط باستمرار الشركة	☐	☐	☐	☐	☐
٢- تحفظات لعدم الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية	☐	☐	☐	☐	☐
٣- تحفظات لوجود نزاع بين العميل (الشركة طالبة القرض) ومصلحة الضرائب	☐	☐	☐	☐	☐
٤- تحفظات لوجود أخطاء فى تقييم بعض الأصول	☐	☐	☐	☐	☐
٥- تحفظات لعدم تمكن المراجع من جمع قدر واف من أدلة الإثبات	☐	☐	☐	☐	☐
٦- تحفظات بسبب علاقة منشاة العميل (طالب القرض) مع الشركات التابعة لها	☐	☐	☐	☐	☐

٧- هل ترى أن هناك أنواع أخرى من التحفظات لم تذكر أعلاه؟ ☐ لا ☐ نعم (أذكر بالتفصيل)

إذا كانت الإجابة نعم فى السؤال ٧ أعلاه، أذكرأنواع التحفظات الأخرى:

أ. ..... ب..... ج. .....

١١. الأسم (إختيارى): ..... ١٢. رقم المحمول (إختيارى): .....

١٣. البريد الإلكترونى (إختيارى): .....

١٤. هل ترغب فى الحصول على نسخة من نتائج البحث؟ ◊ نعم ◊ لا

التجربة (٢)

نفس التجربة (١) فيما عدا:

و فيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:

١. قام المديرالمالى للشركة طالبة القرض بتجاهل مقترحات لتحسين الأداء وعلل ذلك بأنه غير محتاج إلى نصائحك.

٢. أوضح المديرالمالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، ومن خلال الإستعلام الشامل عن الشركة تبين وجود رفض لشيك مسحوب على الشركة لصالح أحد الموردين.

٣. قام مدير الشركة بتغيير مراجع الحسابات مرتين خلال الخمس سنوات الأخيرة بسبب وجود خلاف على تقدير مخصص التعويضات القانونية، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.

٤. رأس المال العامل أكبرمن متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشاة

٥. معدل نمو المبيعات أكبر من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة

٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط تلك النسبة فى الصناعة

٧. فترة التحصيل من المدينين أقل من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة ومعدل دوران المخزون أعلى من معدل الدوران السائد فى السوق.

٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط النسبة فى الصناعة

٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية موجبة (رقم موجب أى التدفقات الداخلة أكبر من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية ما يلى: "أن المراجع لم يحضر الجرد الفعلى للمخزون حيث كان تاريخ الجرد سابقاً على تاريخ التعيين كمراقب حسابات للشركة، ونظراً لطبيعة السجلات بالشركة، لم نتمكن من القيام بأيه إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون. وفيما عدا التسويات المحتملة والتى كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الإقتناع بالكميات الفعلية للمخزون، فمن رأينا أن القوائم المالية مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة".

التجربة (٣)

نفس التجربة (١) فيما عدا:

وفيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:

١. عندما قمت بزيارة العميل وسألته عدة أسئلة قام بالرد عليها بشكل أمين، وقدم إليك بعض المعلومات الإضافية.

٢. أوضح المدير المالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وتحققت من ذلك من خلال الإستعلام الشامل عن الشركة.

٣. أوضح المدير المالى للشركة بأن الشركة تتمتع بسمعة جيدة فى السوق وتحققت من ذلك من عدة مصادر.

٤. رأس المال العامل أقل من متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشاة.

٥. معدل نمو المبيعات أقل من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة

٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط تلك النسبة فى الصناعة

٧. فترة التحصيل من المدينين أكبر من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون اقل من المتوسط السائد فى الصناعة.

٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط النسبة فى الصناعة.

٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية سالبة (رقم سالب أى التدفقات الداخلة أقل من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية ما يلى: "أن المراجع لم يحضر الجرد الفعلى للمخزون حيث كان تاريخ الجرد سابقاً على تاريخ التعيين كمراقب حسابات للشركة، ونظراً لطبيعة السجلات بالشركة، لم نتمكن من القيام بأيه إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون. وفيما عدا التسويات المحتملة والتى كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الإقتناع بالكميات الفعلية للمخزون، فمن رأينا أن القوائم المالية مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة".

التجربة (٤)

نفس التجربة (١) فيما عدا:

و فيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:

١. قام المديرالمالى للشركة طالبة القرض بتجاهل مقترحات لتحسين الأداء وعلل ذلك بأنه غير محتاج إلى نصائحك.
٢. أوضح المديرالمالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، ومن خلال الإستعلام الشامل عن الشركة تبين وجود رفض لشيك مسحوب على الشركة لصالح أحد الموردين.
٣. قام مدير الشركة بتغيير مراجع الحسابات مرتين خلال الخمس سنوات الأخيرة بسبب وجود خلاف على تقدير مخصص التعويضات القانونية، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.
٤. رأس المال العامل أكبرمن متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشاة
٥. معدل نمو المبيعات أكبر من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة
٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط تلك النسبة فى الصناعة
٧. فترة التحصيل من المدينين أقل من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون أعلى من معدل الدوران السائد فى السوق.
٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط النسبة فى الصناعة
٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية موجبة (رقم موجب أى التدفقات الداخلة أكبر من الخارجة) من العمليات التشغيلية.
١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية للشركة أن القوائم المالية مع الإيضاحات الممتة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

التجربة (٥)

نفس التجربة (١) فيما عدا:

و فيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:

١. عندما قمت بزيارة العميل وسألته عدة أسئلة قام بالرد عليها بشكل أمين، وقدم إليك بعض المعلومات الإضافية.
٢. أوضح المدير المالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وتحققت من ذلك من خلال الإستعلام الشامل عن الشركة.
٣. أوضح المدير المالى للشركة بأن الشركة تتمتع بسمعة جيدة فى السوق وتحققت من ذلك من عدة مصادر.
٤. رأس المال العامل أكبرمن متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشاة
٥. معدل نمو المبيعات أكبر من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة
٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط تلك النسبة فى الصناعة
٧. فترة التحصيل من المدينين أقل من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون أعلى من معدل الدوران السائد فى السوق.
٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط النسبة فى الصناعة

٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية موجبة (رقم موجب أى التدفقات الداخلة أكبر من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية ما يلى: "أن المراجع لم يحضر الجرد الفعلى للمخزون حيث كان تاريخ الجرد سابقاً على تاريخ التعيين كمراقب حسابات للشركة، ونظراً لطبيعة السجلات بالشركة، لم تتمكن من القيام بأيه إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون. وفيما عدا التسويات المحتملة والتى كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الإقتناع بالكميات الفعلية للمخزون، فمن رأينا أن القوائم المالية مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة".

التجربة (٦)

نفس التجربة (١) فيما عدا:

و فيما يلى ملخص الحقائق التى تمكنت من جمعها:

١. قام المديرالمالى للشركة طالبة القرض بتجاهل مقترحات لتحسين الأداء وعلل ذلك بأنه غير محتاج إلى نصائحك.

٢. أوضح المديرالمالى للشركة أن الشركة لم ترفع ضدها أى دعاوى قانونية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، ومن خلال الإستعلام الشامل عن الشركة تبين وجود رفض لشيك مسحوب على الشركة لصالح أحد الموردين.

٣. قام مدير الشركة بتغيير مراجع الحسابات مرتين خلال الخمس سنوات الأخيرة بسبب وجود خلاف على تقدير مخصص التعويضات القانونية، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

٤. رأس المال العامل أقل من متوسط رأس المال العامل فى الصناعة التى تعمل بها المنشأة.

٥. معدل نمو المبيعات أقل من متوسط معدل نمو المبيعات السائد فى الصناعة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة

٦. نسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول أقل من متوسط تلك النسبة فى الصناعة

٧. فترة التحصيل من المدينين أكبر من متوسط فترة التحصيل على مستوى الصناعة، ومعدل دوران المخزون أقل من المتوسط السائد فى الصناعة.

٨. نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول أكبر من متوسط النسبة فى الصناعة

٩. تظهر قائمة التدفقات النقدية عن العام الحالى صافى تدفقات نقدية سالبة (رقم سالب أى التدفقات الداخلة أقل من الخارجة) من العمليات التشغيلية.

١٠. ورد فى تقرير مراجع الحسابات المصاحب للقوائم المالية للشركة أن القوائم المالية مع الإيضاحات الممتة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ملحق (٢): نتائج التحليل الإحصائى للبيانات

Exp

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Exp No.1	31	16.6	16.6	16.6
	Exp No.2	32	17.1	17.1	33.7
	Exp No.3	30	16.0	16.0	49.7
	Exp No.4	30	16.0	16.0	65.8
	Exp No.5	32	17.1	17.1	82.9
	Exp No.6	32	17.1	17.1	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Exp * Decisions Crosstabulation

Count

		Decisions		Total
		No	Yes	
Exp	Exp No.1	18	13	31
	Exp No.2	13	19	32
	Exp No.3	19	11	30
	Exp No.4	12	18	30
	Exp No.5	5	27	32
	Exp No.6	26	6	32
Total		93	94	187

Explerence * Decisions Crosstabulation

Count

		Decisions		Total
		No	Yes	
Expierence	2 years or less	31	48	79
	2 to 4 years	32	35	67
	4 years or more	30	11	41
Total		93	94	187

Confidence

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No.	48	25.7	25.7	25.7
	Yes	139	74.3	74.3	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Confidence * Decisions Crosstabulation

Count

		Decisions		Total
		No	Yes	
Confidence	No.	23	25	48
	Yes	70	69	139
Total		93	94	187

Ownership

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	public sector	152	81.3	81.3	81.3
	Joint	8	4.3	4.3	85.6
	private	19	10.2	10.2	95.7
	branch of foreign bank	8	4.3	4.3	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Exp * Ownership Crosstabulation

Count

		Ownership				
		public sector	Joint	private	branch of foreign bank	Total
Exp	Exp No.1	27	0	2	2	31
	Exp No.2	30	0	2	0	32
	Exp No.3	17	6	6	1	30
	Exp No.4	26	1	2	1	30
	Exp No.5	27	1	3	1	32
	Exp No.6	25	0	4	3	32
Total		152	8	19	8	187

Exp * Explerence Crosstabulation

Count

		Expierence			
		2 years or less	2 to 4 years	4 years or more	Total
Exp	Exp No.1	20	6	5	31
	Exp No.2	6	15	11	32
	Exp No.3	22	8	0	30
	Exp No.4	6	15	9	30
	Exp No.5	10	14	8	32
	Exp No.6	15	9	8	32
Total		79	67	41	187

Title

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	supervison	42	22.5	22.5	22.5
	exceuctive	145	77.5	77.5	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Exp * Title Crosstabulation

Count

		Title		
		supervison	exceuctive	Total
Exp	Exp No.1	11	20	31
	Exp No.2	4	28	32
	Exp No.3	3	27	30
	Exp No.4	3	27	30
	Exp No.5	9	23	32
	Exp No.6	12	20	32
Total		42	145	187

TOA1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Extremely agree	50	26.7	26.7	26.7
	agree	119	63.6	63.6	90.4
	neturel	14	7.5	7.5	97.9
	disagree	4	2.1	2.1	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

TOA3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Extremely agree	44	23.5	23.5	23.5
	agree	61	32.6	32.6	56.1
	natural	72	38.5	38.5	94.7
	disagree	10	5.3	5.3	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

TOA3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Extremely agree	80	42.8	42.8	42.8
	agree	35	18.7	18.7	61.5
	natural	66	35.3	35.3	96.8
	disagree	6	3.2	3.2	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	187	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	187	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,707	3

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
TOA1	1.85	.638	187
TOA2	2.26	.879	187
TOA3	1.99	.956	187

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
TOA1	4.25	2.692	.410	.747
TOA2	3.84	1.748	.619	.488
TOA3	4.11	1.612	.590	.536

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
6.10	3.958	1.990	3

FinancialUsage

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	unused	2	1.1	1.1	1.1
	moderate usage	58	31.0	31.0	32.1
	used	73	39.0	39.0	71.1
	used to great extent	54	28.9	28.9	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

ReportUasge

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Unused at all	3	1.6	1.6	1.6
	unused	3	1.6	1.6	3.2
	moderate usage	56	29.9	29.9	33.2
	used	79	42.2	42.2	75.4
	used to great extent	46	24.6	24.6	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

FinancialUsage * Decisions Crosstabulation

Count

		Decisions		Total
		No	Yes	
FinancialUsage	unused	0	2	2
	moderate usage	34	24	58
	used	34	39	73
	used to great extent	25	29	54
Total		93	94	187

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.358	3	.225
Likelihood Ratio	5.139	3	.162
Linear-by-Linear Association	.838	1	.360
N of Valid Cases	187		

ReportUasge * Decisions Crosstabulation

Count

		Decisions		Total
		No	Yes	
ReportUasge	Unused at all	3	0	3
	unused	3	0	3
	moderate usage	26	30	56
	used	42	37	79
	used to great extent	19	27	46
Total		93	94	187

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.988	4	.092
Likelihood Ratio	10.313	4	.035
Linear-by-Linear Association	2.645	1	.104
N of Valid Cases	187		

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect	2	1.1	1.1	1.1
	moderate effect	40	21.4	21.4	22.5
	effective	33	17.6	17.6	40.1
	effective to great extent	112	59.9	59.9	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect	8	4.3	4.3	4.3
	moderate effect	26	13.9	13.9	18.2
	effective	90	48.1	48.1	66.3
	effective to great extent	63	33.7	33.7	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect	3	1.6	1.6	1.6
	moderate effect	20	10.7	10.7	12.3
	effective	47	25.1	25.1	37.4
	effective to great extent	117	62.6	62.6	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect	17	9.1	9.1	9.1
	moderate effect	112	59.9	59.9	69.0
	effective	40	21.4	21.4	90.4
	effective to great extent	18	9.6	9.6	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect at all	6	3.2	3.2	3.2
	No effect	77	41.2	41.2	44.4
	moderate effect	63	33.7	33.7	78.1
	effective	32	17.1	17.1	95.2
	effective to great extent	9	4.8	4.8	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No effect at all	11	5.9	5.9	5.9
	No effect	65	34.8	34.8	40.6
	moderate effect	65	34.8	34.8	75.4
	effective	25	13.4	13.4	88.8
	effective to great extent	21	11.2	11.2	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No	179	95.7	95.7	95.7
	Yes	8	4.3	4.3	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Results

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	No	42	22.5	22.5	22.5
	Yes	145	77.5	77.5	100.0
	Total	187	100.0	100.0	

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	71.141	9	.000
	Block	71.141	9	.000
	Model	71.141	9	.000

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	Character	1.234	.539	5.245	1	.022	3.436
	Accounting	4.041	.782	26.695	1	.000	56.880
	Audit	.451	.452	.998	1	.318	1.570
	Qualifications	.269	.223	1.448	1	.229	1.309
	Owner	-.206	.573	.129	1	.719	.814
	Experience	-2.428	.606	16.079	1	.000	.088
	TOA	.305	.131	5.403	1	.020	1.356
	FinancialUsage	.186	.304	.375	1	.540	1.204
	ReportUasge	.180	.279	.418	1	.518	1.197
	Constant	-5.358	1.774	9.128	1	.003	.005

a. Variable(s) entered on step 1: Character, Accounting, Audit, Qualifications, Owner, Experience, TOA, FinancialUsage, ReportUasge.